

١٦٤  
م سائل الامكان

مال





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانسان من اطوار مختلفة وجعله مظهر الجاهات المختلفة  
 فتبارك الله احسن الخالقين وقضاه على المطهرين بحسب مطالب كلامه المبين  
 فبعث اليهم الانبياء والمرسلين ليبيّنوا سبل سعادته في حياته الدنيوية والاخرية  
 وختمنا برسالة من هوجة للعلمين سيد ولد آدم الذي كان نبيا وادام ابو البشر  
 بين الما والطين وبالله خلفائه لاقامة الدين للدين من اوليا الله للجهدين  
 ليظهر والحكام المتعلقة بالافعال المتجدة المكلفين بأوامر المستوحى بنور الله الذي  
 لا ينطق باحفا المظفرين فجعل مآرا واشرا عاصميا الى يوم الدين اللهم صل على ذلك النبي  
 الذي اصطفاه من بين العالمين وجعله المرسلين اماما مختصا وعلى آله واصحابه الذين  
 حازوا قبضا سبق في الميراث واقامة الدين واقفون على من يرواكم واسلكوا مسلكهم  
 اختاروا بكر لياتهم لتأييد فيقول العبد الضعيف المفقير الى رحمة الله العظيم  
 عبد العبد محمد بن نظام الدين محمد الانصاري غفر له لهياي الدين ان سعادته  
 الانسان بتكامل القوة النظرية والعلمية فتدعي به الى سبيل العرفان ومعالجة  
 الروح يوم تختار باحسان والاياتى الابالتي في جزايد السفر الى المعاد وذلك  
 بالخلق بالخلق على طبق الشريعة الغراء الخفية السجدة البيضاء التي جاء  
 بها المصطفى سيد الاولين والآخرين وفي اصطفاه الله نبيا من الاسلاف

صلى الله عليه وسلم  
 وصحبه وسلم  
 وآله وسلم  
 وسلم

وجعل له اركاناً اربعة من الاعمال يقوم بها الاسلام كما ورد في البحر المحيى  
 بنفى الاجلام على خيل شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً عبده ورسوله  
 واقام الصلوة وايتا الزكوة والحج وصوم رمضان وراه الشيخان  
 وغيرهما وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال جبريل يا محمد  
 اخبرني عن الاسلام الاصل الايمان تشهيدان لا اله الا الله وان محمداً  
 رسول الله وقيام الصلوة وتو الزكوة وتصوم رمضان وحج البيت  
 ان استطعت اليه سبيلاً قال صدقت وراه مسلم وغيره واتى اعرابي  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ادخني على عمل اذا عملته دخلت الجنة  
 قال فبئذ الله وللتشكر به فينا وتقيم الصلوة المكتوبة وتؤدي الزكوة  
 المفروضة وتصوم رمضان قال والذي نفسي بيده لا الزكاة هذا  
 ولا افص منه فلما ولى قال النبي صلى الله عليه وسلم من ستره ان ينظر الى  
 رجل من اهل الجنة فليظن له الجنة وراه الشيخان فمن الضرورة للانسان  
 الطالب للعلاقة في دار الجوار ان لا يتهاون في اداء هذه الاركان وتعلم  
 احكامها فخذ الي ذلك ان كتب فيها كتابا وحيلا جعلت المسائلها واحا والكلها  
 يسهل على الطالب <sup>المراد</sup> فسر على وجه سهل وميسر يسائل الاركان والمسئول  
 من الله الرحمن ان يجعله ذخرا ويسل في يوم الدين الى اخضة نزال الرحمة  
 بالفضل وان يتفجع به المتفقون ويأخذ به الواد والناموس نعم ان لا يسوء  
 فيذكر في الدعاء الرسالة الاولى في الصلوة  
 في <sup>المراد</sup> بالله من النبي صلى الله عليه وسلم  
 اللهم ربنا لك الحمد على ما خرقتنا في بحار فضلك وبرك وافقت علينا في  
 كواكب من نورك صل على خاتم رسلك المصطفى الذي هو حجة للعالمين وصلى الله

قال

تو

اركان

ميسر  
رفقة

ومنة

الكرام واحياءى الله الذين هم خير من تبعه من الانام واهل بيته وذوي الاحترام  
 اعلم ان للصلاة اعظم اركان الدين فضايلها شتى ومناافعها جليلة فمن عصى  
 المكلفين باجمعهم لا يسطع بحال روى مسلم عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة وروى الامام احمد والترمذي والنسائي  
 عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل الله يبعث في كل  
 من تركها فقد كفر وروى الامام احمد والترمذي والبيهقي عن عبد الله بن عمرو  
 بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الصلاة يوم افاق من سخطها  
 كانت الحور او برها او نوحا تا يوم القيمة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا ميراث  
 ولا جناح تاو كان يوم القيمة مع قارون وقروح وهامان واقي بن خلف وروى  
 الترمذي عن عبد الله بن شقيق قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يرون شيئا من الاعمال تركه كفر عدا الصلاة وروى ابن مسعود عن ابي الدرداء  
 او صلي خيلي ان لا تشرك بالله شيئا ولا تقطع ما وحقت ولا تترك صلاة  
 مكتوبة متعمدا ومن تركها فقد برئت منه الذمة ولا تشرب خمر فاذا مضى  
 كل شيء فانظر الي هذه الوعيدات وقد قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى ان ترك  
 الصلاة ينافي تاج الايمان لا يقتل الاثر ترك عند الذمة بالنفس فاما عندنا فانها  
 متعة يقال على ترك الصلاة حتى يتوبوا وان لم يكن له متعة يصلي ويتوب  
 ويوجع ويعذب حتى يتوب فان تاب في نظرنا للواقعة على الصلاة يخرج من  
 الجحيم الى الجحيم بل حتى يتوب ونظرنا للواقعة ثم للصلاة شروط اعظمها  
 الظاهر من الحديثين والاشخاص فلهذا من احكام الطلوع ثم تبيين  
 للشرائط الاخر ثم مقتضاها وابق احكامها في وضوء فقول مستعينا بالله ومروى  
 الامانة فصل في الوضوء الذي هو طهارة من النجس الاصغر وهو شرط للصلاة

قال

من

قال

من

والما

قالوا قد اقاموا في الاصل فاضلوا وجوهكم وابدواكم الى المرافق واسطو برؤسكم  
 واسطو بكم الى الكعبين ففرض الوضوء اربعة **الاول** غسل الوجه وهو من فم  
 للشعر حتى ينتهي الى الجبهة الى اللسان الى اسفل الذقن وما بين فمى الذقن الى  
 يقع تحت اللغد الى الوجهة وما بين الاذن الى الجبهة من الغدة الى داخل الوجه  
 يفرغ غلته كما عند الامميين ايسخيفه ويحول ح والاسام الى يوسف في الصحيح  
 من مذهبه وكان يروي عنه سقوط غلته ولما التحية فان كانت خفيفة  
 بحيث يرى البشقة ويكون الشعر متشارفها الى البشقة ولا يجب الابدال  
 وان كانت كثيفة بحيث يكون الشعر اسفل البشقة فيفرض غسل ظاهر الجبهة لان الجبهة  
 قامت مقام البشقة ووقع للوجهة بها في داخله في الوجه الذي لم يمسح بها  
 غسله قل الشيخ ابن الهمام في فتح القدير قد اشار الاسام بحمد الاصل الى انه  
 يجب غسل كل اللحية وهو الاصح من الفتاوى الطبري وعلمه الفتوى وقد روي  
 عن الاسام ايسخيفه روايات اخر من انه يجب مسح ريع اللحية وغده مسح  
 ما لا ياتي البشرة وغده انه يسقط عنه الغسل والمسح وهذه الروايات كلها  
 لا يوافق الاصول اما هذه الرواية الاخيرة فلا تهم سقط الغسل لكن غسل  
 البشقة ولما ما يقع به الوجهة فسقوطه كلا واما روايات المسح فيها ما يجب  
 الابدال وهذا لا يجوز بل انص قال في فتح القدير وهو اني لم يجز في البداه انهم  
 ربما عكسوا القول بالغسل وقال في البحر الرائق ان العيين احكام التي اصحاب  
 اكثر انهم ذكر رواية ضعيفة وتركوا رواية معتقة بها فالمختار في وجوب غسل  
 وانه اعلم باحكامهم الثاني غسل اليدين الى المرفقين والمرفقان في الغسل  
 عند باقي المذاهب وكذا عند الاسام الشافعي والاسام احمد والاسام مالك  
 وقال في المرفقان غير اخلاص من علمه ان الغاية لا يدخل تحت الغاية والى

في فتح القدير  
 في فتح القدير

في فتح القدير

غسل



امام محمد بن علي عليه السلام اذا راي اهل المذنبين فقال الشيخ ابن الهيثم  
 ان الفعل لا يكون موجبا فيكون كون غسل المذنبين منه كسائر الزايدات وانما  
 عندنا الغاية في الحكم بحيث لو لم يوت بها الدخول في حكم الغاية فالدخول  
 في حكم الغاية فأيضا في اير الغاية على هذا السقاط ملوكة الغاية ولهذا يسمى غاية  
 الاستقاط وانما كانت بحيث لو لم يوت بها لم تدخل فلا تدخل وقاية الغاية حتى حكم  
 والذات في غاية المد والغاية هنا من القبلة الاولى فيدخل في حكم الغاية وهذا  
 كلام طويل قد استوفى في اصول الفقه وقد بينا بهذا في شرح المسلم المسمى  
 مسح الرأس هو الاصابة قد اختلفوا في هذا المسألة في افراس مع كل الرأس  
 زعموا انه ان الباء للصلة او زيادة فالفعل متعدي الى الرأس فيتعرب وذهب  
 الثاني الى افراس مع بغير الرأس زعموا انه ان الباء للتبعية وظاهر ان الباء  
 للتبعية يدل على ان الوضوء كل الرأس كان مسحا البعض وقع فرضا والباقي نفلا  
 وذهب الى واحد فيما هو المختار عند عامة الساجدة ان الفرض ما يطلق عليه اسم  
 مسح الرأس ولو كان قليلا او كثيرا فلو مسح كل الرأس وقع فرضا وعلى هذا معتبر  
 في الثاني فانه لكن لا يصح التاميم كون الباء للتبعية فان المبدأ بالتبعية  
 ما ياتي في الاستيعاب كما يقع للتبعية ثم الاشبه بالطلب هو هذا الوجه لان الباء  
 للامتناع في وجه الصلوة المسح الرأس منطوق الآية وهو كما يصدق عند استيعاب  
 تمام الرأس يصدق عند المسح مجزئته ولو كان قد مكثت شعرات واما كون الباء  
 للتبعية فقد انكره محققو اهل العربية حتى قال ابن جرير ان من زعم ان الباء  
 للتبعية فقد اتي على العربية لا يعرفونه وذهب ائمتنا والاعظام احمد وغيره الى ان  
 قد يمسح الرأس وقد مكثت اصابع وفي فتح القدير ان هذا قول الامام محمد  
 والحنفية في اثبات مذهبهم بل يقرن الاول ان الآية مجزئة في المقدار لا في الباء

منسوب  
 منسوب  
 منسوب

اذا دخلت على الرجل ليوجب الاستيعاب فلا يراد مسح كل الرأس والماء والبعض  
 اي بعض كان ولا يتاخر في المسح بغسل الوجه لان غسل الوجه لا يتخلو عادة عن  
 وصول البطل الى الرأس بل البعض معين وهو مجهول فصارت الآية مجملة  
 وقد التحق فعل النبي صلى الله عليه وسلم الذي روي عنه ابو داود عن ابن ابي  
 طيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ وعليه عمامة قطرية فادخلها  
 تحت العمامة فمسح مقدم راسه والظن منه مسح صلى الله عليه وسلم  
 تمام مقدم راسه لان الفعل متعد الى نفسه ومقدم الرأس يعم من الرأس  
 والتهور في الاستدلال حديث المغيرة انه صلى الله عليه وسلم مسح على ناصيته  
 وهذا لا يدل على مسح تمام الناصية حتى يلزم منه مسح ريع الرأس كله  
 بيان الآية بل لقابل ان يقول انه قد سلم حديث المغيرة بهذا اللفظ انه توضأ  
 فمسح ناصيته والخفين والبا وهو ناد اخذ على الناصية فلا يقتضي مسح تمام  
 الناصية كما قلنا في الآية ان الباد اخذ على الرجل فلا يقتضي استيعاب الرأس  
 ثم في هذا الطريق نظر ظاهر لا نعلم ان الآية مجملة وان المراد بعض معين  
 كيف ولو كانت مجملة لتوقف السلف من الصحابة والتابعين في الاستدلال بها  
 واحتجاجا عند الاستدلال بها الى ملاحظة البيان ولم ينقل التوقف ولا يحتاج  
 الى البيان ثمة ولو كان البعض مطلقا لكان في الفرض بغسل الوجه فيه انه  
 انما لا يتاخر في الفرض به عند الخصم لان الترتيب فرض عنده لا لان البعض  
 متعين ومن لم ير الترتيب فرضا قلنا ان يقول يتاخر في فرض المسح بغسل الوجه  
 والتحقيق انه غاية يلزم من عدم تاخر فرض المسح بغسل الوجه ان يورى  
 المسح على جهة لا في فرض غسل عضو من الاعضاء المفروضة لا في فرض  
 مستقل فلا يتاخر في متبعية فرض آخر ولا يلزم منه تعيين البعض في المسح

شروط

نظر في قوله  
 لم يمسح على راسه  
 بل مسح على راسه  
 بالمرسوم من قوله



حتى يلزم الاجمال فافهم الطريق الثاني ان المسح فعل متعد بنفسه قد  
 متعد الى المحل بنفسه فيستوجب كما يقال مسحت الوجه بالمسح فافهم  
 استغاب الوجه وقد يتعد الى الالة فيستوجب الالة كما يقال مسحت اليد  
 بالمحيط فافهم لصوق تمام اليد بالمحيط والمسح في الآية متعد بالياء الى المحل  
 فلا بد هناك من مفعول متعد الى اليد بنفسه وهو الالة فيكون المعنى  
 مسح اليد بكم بالراس فيلزم منه استيعاب اليد واليد قد رجع الراس لا يستقل  
 وراس كل واحد اربعة امثال يد ووقال المحمد رحمه الله ان الالة اصابع اليد  
 فكيف بقدر عشرة اصابع لان الاكثر حكم الكل فيكون الفرض بقدر عشرة اصابع  
 ولا يصح المسح باصبع او اصبعين كما هو الصحيح عند اصحابنا وهذا  
 الطريق وان كان احسن من الطريق الاول لكن يبقى فيه خدشة في القلب  
 لان المجوز ان يكون المسح نائلا منزلة اللانتم كما هو المذهب في الفعل اذا  
 لم يذكر مفعوله ولا يدل القرينة على تقدير مفعول معين يكون نائلا منزلة  
 اللانتم كما بين في اصول الفقه وينفرد عليه منسلة لا كل فاذا نزل المسح  
 منزلة اللانتم لا يقد له مفعول ويكون معناه للكرامة الصقوا واصنوا  
 المسح بالراس فلا يلزم استيعاب الالة وانما فهم الالة اقضاء فلا يعم وتقدم  
 بما يصح به اطلاق اسم المسح فصارت الآية مطلقة في حق الالة ايضا  
 والله اعلم باحكامه <sup>المراد</sup> غسل الرجلين الى الكعبين لغرض التحقق  
 او المسح على الخفين للتحقق والمراد بالكعب العظم الناقى عنه ملتقى الرجل  
 والساق والكعبان اخلان في الغسل خلافا لغيره وقد عرفت في المرافقة تمتك  
 الفريقان فتذكر انما افترض غسل الرجلين لغرض التحقق فلا بد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال ويل للعقابين النار والذين غسل الرجلين

تقدم

تقدم

حتى لو غشي

حق جاز الغسل وسما ولم يسل الماء على الاعناق وهذا الجواز قد روي في الصحاح  
 والبيان بطريق مختلفة كثيرة ورواية هذا الحديث قد بلغت كثرة في هذا العلم وقد عده  
 الشيخ في روايته من الصواب فيبلغ انما يروي عن عشرة وقد روي في القصة بالفاظ  
 مختلفة متحدة للقصور لكن اتفقوا على نقل هذا القول بلفظ فيلحق هذا الحديث  
 بالذين لم يسل الماء على الاعناق يعلم علماً قطعياً بافتراض غسل الرجلين بلا شبهة وفيه  
 قد توضحنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وغسل الرجلين من وقال هذا ومن لا يقبل  
 الله الصلوة الا به وهذا حديث مشهور بين الحديثين من رواية الصحاح وهذا  
 يدل كالكفاضة على ان الصلوة لا يقبل بدون غسل الرجلين وايضا قد توضحنا  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه غسل الرجلين في الوضوء ورواية وضوء رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم منهم امير المؤمنين علي رضي الله عنه اتفقوا على روايته غسل الرجلين  
 عنه صلى الله عليه وسلم ولم يرو عنه صلى الله عليه وسلم قط مسح الرجلين في الخضر  
 كافي في البرق في كسر الرواية عن امير المؤمنين علي رضي الله عنه في يوم النكاح  
 وابن عباس رضي بطول الكلام بذكر روايته ثم لا انا نذكر رواية الامام الحسين فقد  
 روي النسائي عن الامام الحسين بن علي رضي الله عنه قال دعاني ابي علي الوضوء ففرسته  
 اليه قال فغسل رجلي اليمنى الى الكعبين ثم اليسرى واما ما روي ان امير المؤمنين  
 عليا عليه السلام فغسل رجلاه في الكعبين ثم اليسرى واما ما روي ان امير المؤمنين  
 براسه ورجليه وشرب فضله قائما ثم قال ان ناسا يزعمون ان هذا يكفر  
 وان لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع مثل ما صنعت وهذا وضوء  
 لم يثبت بعد فثبت لا يدل على منعه وعبية السج على الرجل في الوضوء لورول ليد  
 على منعه وعبية السج على الرجل واليد في الوضوء بل صنع للتبريد ولذا قال هذا  
 وممن من الحديث يعني ليس هذا وضوء الصلوة بل وضوء التبريد وانما قال ذلك

ليلا يلتصق على العاوي ان الوضوء بهذا الوجه يكفي لآلة التحميد وقوله ان ناسا  
 يزعمون ان هذه كراهة ان شرب الماء قايما لا الى هذا المضمون الوضوء فان الناس يزعمون  
 باطلا لا مكرها كيف لم يذهب هذا الى كراهية مسح الوجه واليد في الوضوء وسئل  
 صلى الله عليه وسلم لم يمسح قط على الوجه واليد في الوضوء وما الوضوء بهذا الوجه الا  
 فليأمره احدكم وها قد ظهر مما ذكرنا ان المضمون في الوضوء غسل الرجلين  
 ولا مشروعية مسحهما الا لو كان مشروفاً لفعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 احيانا اباة للجواز كما هو ثابت في الشيف ثم ان مسح الرجلين لم ينقل عن واسطان  
 وكانت الليالي شديدة البرد وقيل روي الطحاوي عن عبد الملك بن سواد  
 انه قال قلت لعطاء بن ابي نجران عن احمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن  
 القاسم بن قحطان لا واما ما يروي عن ابن عباس ان الوضوء فمسلح وسبحان  
 والسنة غسل الرجلين فلم يثبت بسند صحيح بل هو باطل لان عطاء كان من كبار  
 اصحاب ابن عباس وضوءه قد بلغ المسح عن واسطان الصلابة ولو كان هذا  
 قول ابن عباس لما خفف عليه اتمام هذه القول الامام الرازي في تفسيره  
 بالسنن في روى عن روى عنه ولا اعتداد برواية الامام الرازي في بيان  
 الامر لان لم يكن من علم هذا الشأن وان فرض وثبوته عنه فقل هذا  
 كونه في بيع الصرف يحمل القاضل وقوله يحمل المتعة فقد ظهر ان فرض  
 غسل الرجلين لغير التحقق فمحقق ثابت في الدين المحمدي بالاشبهه فبها  
 العلم القطعي علم قطعا ان لفظة لا يحملكم في الاية داخل تحت المضمون بالاشبهه  
 هذا مع انه الضمير واضح ولما احتال كون الواو بمعنى مع فباطل المعنى من حيث  
 غسل الرجلين في المشرع المحمدي بالاشبهه ولان النجاسة اتفقوا على ان الواو  
 بمعنى مع انما يكون اذا كانا متعينين بسبب الزمان او المكان والواو الداخل

يزعمون

مسح

حكاه

ما ينفذ عليه الواو الصلابة في قوله  
 غسل الرجلين

ارسل

على القول

على القول معه انما تدل على العينية الزمانية او الكانية وهذا لا يصح في الآية  
لان معية مع الرأس مع الرجل غير مفوض عند الكل واما معية الرجل  
معطوف على ايديكم داخل تحت الغسل ويحمل الجرح من الجوارح وحركة الجوارح  
شائعة في العربية الفصيحة وقد جافى القرآن ايضا في مواضع في بعض القرائن  
كما وقع قراءة ابي جعفر وقراءة من القرائن المتواترة و ابو جعفر من القراء  
المتشبه في قوله تعالى واذا قلنا للملائكة اسجدوا لادم فاسجدوا له فلما تلاه ابتاعا  
لضم جيم اسجدوا في سورة البقرة وبنى اسرائيل وحيث وقع وقال الشيخ  
عبد الحق الدهلوي وقد وضع الفاضل بابا للحركة الجارية وما قيل ان الحركة  
الجارية لم يجرى في فصح الكلام فتقولون لا مذاق له في العربية وقال ابن  
الحاج محمد بن ابي اسد اب الربيع بن العفيلين الذين يكون غلباها واحد  
الانتم جميعا الى شيئين ياكلها احدهما وينب الى احدهما شيئين ويبطل الذي الآخر  
في اللفظ عليه ويحذف فعلمه ويفصل انتسابه اليه كما يقال علفته تنبنا  
وماء والمقصود سقته لان المقصود من العلف والسقي ابقاء الحيوة  
فكذلك عطف الرجل على فمكم بحسب اللفظ والمقصود غسل الرجل  
لان المقصود من الغسل والسح وهو ازالة النجاسة والقرينة على هذا  
ما ذكر من كون غسل الرجل كابتا مستقرا في الشرح للمعنى بالاشبهة  
ونقل من الامام الشافعي رحمه الله انه حمل قراءة الجرح على السح على الخفين  
للمتخفف وقراءة الضرب على الغسل لانه واعتاره الامام مخفى الاسلام وعلى  
هذا قوله تعالى الى الكافرين فليلا جلكم متعلقا بحذف السبع والمعنى والسحر  
بلوكم قالوا انكم متخففين الى الكافرين او الرجل الذي الى الكافرين مع قوله  
السح المتخفف على العقب ولا تحت الرجل وهذا التأويل اولى لان غسل رجل

١٤٦

المراد

عن الخنف مع الخنف كلهما ثلثان في الشرع المحرم في القرآن على كل حال  
 يمكن اولى وهذا شأن البليغ من الكلام لا شاملة على بين وضو الخنف  
 وعن الخنف في احتمال احد القرآنين على فائدة ولا خفي على ذلك اخبرنا واما  
 انه لا يقال المسح الخنف مع على الرجل وليس بشئ لأنه يقال اذا مسح الشئ  
 الملعوف بشئ غير خفافه مسح كالمشئ ويقال مسح العضم وكان الخنف  
 فيكم وهذا اطلاق لا ينكره الامم لمغفلة عقيمة ولذا منعوا من العهد القرآن  
 الملعوف بخلاف غيرهما فلا يصدق عليه من القرآن وقد قال تعالى لا يمسحوا  
 بالطمعون فانهم لا يمسحون بها بل يمسحون بها فخرج غسل الوجه ومسح الوجه  
 في غاية الجاهل من الحكيم لان الرجل مسح الطوفى والوجه لا احتمال فيه للتأويل  
 وكان مسح الطوفى اولى بنسخ الغسل ثم الغسل الحوط لانه يفيض المسح المسح  
 لا يفيض الغسل فانهم لا يمسحون به فخرج ما مسح الخنفين الملتصقين فثبت بالتأويل  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمسحوا به فخرج ما مسح الخنفين الملتصقين فثبت بالتأويل  
 البقرة قد سمعت من مسبحين من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم مسحوا  
 عليه ولم مسح على الخنفين فجمع بعض الخنفين وفاة المسح على الخنفين فخرج  
 الثانيين والاطحاح والسنن والمسانيد مشحونة بلسان حديث المسح  
 على الخنفين وانما كانت الفاظ كل رواية منقولة احاداً برؤية الثقات  
 العدل ولكن القدر المشترك في التفق فيها متواتر وهو بثبوت المسح قاله  
 الامام ابو حنيفة ما قلت بالمسح على الخنفين حتى جئت اثاراً من مثل حنو التمسح  
 وقال الامام ابو يوسف يصحون به نسخ الكتاب وقال الامام الشيخ ابو  
 الحسين الكشي اخاف الكفر على من لم يمسح على الخنفين لان آيات القرآن  
 جاءت به في حيل التواتر وقال الامام حيد الله بن المبارك لا يمسح على الخنفين

بأنه

مصحف

فانهم

غير

عندي خلاف وانما يزول الرجل اليساري عن المسح على الخفين فان تاب  
ان يكون صواب هو في مسحه المسح على الخفين كثيرة ومنهم من يكون  
وقر على امره للمؤمنين ومن يستغور وابن عمر وابن عباس وسعيد  
والغدير ابو موسى الاشعري وعمر بن العاص وابو ايوب وابوليثاء  
وسهيل بن سعد وجابر بن عبد الله وابو معية وبالك وصفوان بن  
غسال وعبد الله بن كحاش وسلمان وثوبان وعبادة بن الصامت  
وبطي بن مرة واسامة بن زيد وعمر بن امية الضمري ابو حريز ويزيد بن  
المؤمنين عاتكة بن مهران الله عليهم اجمعين كذا في فتح القدير وليس المقصود  
حفظ الرواية فيهم بل ذكر هذا الجم الغفير من عدول اصحابنا وفيهم من كان  
الذين ينفذ روايتهم العلم للقطع ثم لم يرو من واحد من الصحابة انكسر  
المسح على الخفين كما قال ابن عبد البر والاعين ائمة من الفقهاء انكار ذلك  
وما عن الامام مالك انه كان لا يرى المسح على الخفين للقيم فلا يقيمه اصحابه  
وايتبعه وجماعة اصحابنا على جواز مسح الخف للقيم والسافرة قال الامام  
في الوطواط مالكا لا يجوز للمسح للقيم وجماعة من ائمة التي مرأه مالكا  
في القيم قال في فتح الباري الروايات العديدة عن مالكا لا يجوز مسح  
مطلقا وقيل كان توقف مالكا في المسح حال الإقامة في حق نفسه وكان  
فتواه على الجواز وهذا يشهد لأفضلية الفصل على المسح وهذا بحث آخر وقيل  
لما كان قولنا في حق القيم والمعيذ من هذا الجواز في الجلالة انما هو الخف  
لا يصح عن اصحابنا ولو صح عن الامام مالكا في القيم فهو مخالف للاجماع  
السابق فالأصح ثم شرط المسح على الخف ان يكون الرجل كله مستويا للخف  
لانه لو كان شيء من الرجل مكشورا لم يجب غسله فيجب غسل الكل لانه



للرجل بين القدم والرسغ غير مفرغ عما إذا كان الخرق القليل غير مفرغ لأن شرط الخلق  
 يقتضي إلى السبع واحد الكثر من يسدو بغدرة ثلثة اصابع الرجل اصغر عند  
 الشقي وبجوز السبع اذا كان الخفان ملبوسين على طوقام ولبس الطوقام  
 شرط عند حال الرجل في الخف فكيف تحقق الطوقام بعد اللبس عند الخف  
 حق بل غسل الرجلين ثم لبس الخف ثم غسل باقي الاضراس وسبع بجوز السبع  
 وفيه خلاف للامام الثاني في اشتراط الترتيب كذا يجوز السبع اذا لم يمسح بها  
 وغسل احد الرجلين ثم لبس الخف ثم غسل جواره الاخرى فليس خلافه  
 وفيه ايضا خلاف للامام الثاني في وجوب غسل ان الطوقام قبل اللبس شرط عند  
 وكذا عند الامام الثالث والامام لحن في رواية وعندنا وعند الامام ابو جعفر في رواية  
 عندنا بعد اللبس شرط وجوه قولنا ان الخف وضع شرطا فاعلم من سريته  
 فخذ الى القدمين في غير الطوقام السبع والاطعمة الى اشتراط الطوقام فيه  
 لان القدمين طاهرين قبله وتساوي الخد اي بكرة انه صلى الله عليه وسلم جفف  
 اليماق ثلثة ايام ولما لبس يوصا وليلتذاذ طهر فليس خفيه ان يمسح عليهما  
 في المشكوة قال الخطابي هذا الحديث صحيح الاستاذ هذا انما يصح جملة لو كان التطهير  
 بمعنى الوضوء وهو بعيد لان التطهر الاتصال والمعنى فانه اعلم ان رخصة السبع  
 ليست الا لمن غفل ثم لبس الخف لا الجنب المأيد لحيها تمسكوا اصل العمل السبع  
 ظاهر الخف لقول امير المؤمنين عليه السلام لو كان الدين بالاي كان اسفل الخف  
 ادلى بالسبع حاله وقد روي رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح ظاهر الخف  
 مرة بورد ووصف السبع ان يضع اصابع يده اليمنى في ظاهر الخف من الجانب  
 واصابع اليد اليسرى في الخف من الجانب الاخر ويمد يدها الى اساق بحيث يمدو  
 قالوا هذا سنة السبع لان مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كذلك والقد اتفق

في الوضوء

الامام

الحسن

الحسن  
 في غسل الرجلين

الحسن



عن امير المؤمنين ع وابن عباس ق قول كفي بهذا فلا تزدونه ثم تقول الخف  
 الشرح ما يستر الرجل مع الكعب ويدفع اذية اليد عند الجلوس والقيام  
 وقطع للنزلة ويستر الرجل من الشوك وهذا للمعدي بجلد فيكون الخف  
 فلا ينفق بشرط التستر او القليل والاشبه ما قلناه ولذا اقتوا له ثم سمع الخف  
 الخافض للشد ويقوم مقام غسل الرجل في الوضوء المجزئ الخف قد روي في صحيح  
 بن خنابل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا سفر ان لا نخرج خفا  
 ثلاثة ايام ولما بين الخس جانبية لكن من غايط بول ونوم رواه ابن مديني  
 والنسائي ثم احم ان المسح على الخفين ليس خليفة عن غسل الرجل في ذلك  
 يكون الخليفة مثل المتخفف الغسل ويكون للمسح نائباً عنه كما في التيمم الوضوء  
 بل الذين على المتخفف مع الخف مبتدأ وضع الخف ونصته اسقاط وهذا لا  
 ينفق اعتبر من علمنا من مائة التحذير الى القدمين والشد انما هو خف فمسل  
 الخف من ثمة الجلاء فالوظيفة المتعلقة بالثمة الشدة انما تعلق بالخف في القدم  
 هذا هو الصحيح كما بين في اصول الفقه وحديث لو خاض المتخفف في الماء بنية  
 غسل الرجل ياتم وقال في الظهورية وغيرها انه يقع عن الغسل ويطل المسح  
 فلا يجزئ الغسل في الماء ولا يجب مسح الخد عند الغسل بل يعتبر المدة من وقت  
 الخوض والتيمم المطابق للاصول ما قلنا الشيخ ابن العمام ان هذه الروايات غير  
 صحيحة فلا يطل المسح بالخوض ولا يقع عن غسل الرجل كيف وهذا الغسل  
 انما هو غسل باطن اليد من عدم سرية التحذير الى القدم فياخذ الخف ويطل  
 المسح ويحب الشرح والغسل عنده من المدة ولا يعتبر المدة من وقت الخوض  
 هذا والله اعلم بحقيقته لعل هذا كله تمام الكلام في بيان فرائض الوضوء وكما  
 التيمم في الوضوء في شطر يكون الوضوء فريضة مناحل التي تبي الثياب الموحدة

مفسر

بقولها

الخف

ابن خنابل

اجلها

ابناء الدولة تباركوا بالالهة المخلصين له الذين واثق كونهم وطهار  
ومغناصا لاصباوة قلبيت النية فخرهم لان الله تعالى امرهم بغير الاعضا الثلاثة  
وسمع الراس فخر طافية وياوة طارية من دون حجة فلو غسل الاعضا الثلاثة  
وسمع الراس للبرح بن ولعنه لكانت عذبا ولا يقرب عليه الثواب كما في قول النبي  
المنظف لا لاصباوة الخارج او انما يشرط الصلوة وقال الائمة الثلاثة التي شرط  
في جبروتها الوضوء طهارة وزيل اللبس واستعملوا بالثواب والشهوات الاعمال بالنيات  
فكانت قد عين حجة الاعمال بالنيات وعندنا تارة ثواب الاعمال بالنيات وتصح  
ما ذهب اليه من انما لان موافق قول الجليلي كما قال الحسن كانت حجة الله الى الله  
ففي قوله من كان لله حجة الى الله ياتيها الى الله الى امره يتركها الى الله  
ما اجاب اليه قاله من يتقصد الحجة عن هذه القصة ولم يامر به والله سبحانه  
لمن هاجر الى كاسح او اعطى الجاهل بقدرة الله مع ان الحجة كانت فرض عين عليهم  
ان الحجة تهاجم من الثواب لم يترتب عليه تقدير فقد ان الثواب لا يقبل الا لله والى الله  
لكن في حجة طوبى لهم هذا ما عندنا في هذا المقام واما تحقيق حجة ان التقدير  
في امثال الاعمال بالنيات الثواب وفي امثالها فخرج عن استحقاقها والنيات  
التي في موضعها ليس في حجة وقد اشبهنا الكلام في السنين في فواتح الحجة  
فخرج المسلم واما الترتيب والمواالات فليست بضرورية عندنا وقال الشافعي الترتيب في  
وقال مالك لا يملك الا فرض وجهه فوالله ان الله تعالى عطف اعضا المؤمن بالاولى  
لمطلق الجمع اعم من الترتيب المتوالي فلما عطف الكرية قبل الاعضا الثلاثة وسبح  
الامر اعم من ان يكون متواليا او متفرقا اعم من ان يكون مرتبة او غير مرتبة فخرج  
الترتيب او التوالي بطل للاطلاق المضمون في الكتاب وما اجبت مما لم يطلع  
على شيء صالح للذكر واما التسمية قبل الوضوء فليست في هذا ايضا عندنا لان الحكم

الترتيب

بغير حجة ان زيادة عيال الكتاب بلا حجة لذل الكتاب ناطق بلفظ غسل الاعضاء والشر  
وسمى الامس لا غير وقال الامام احمد التوبة فرض ونسبة افتراض التسمية  
الى الامام الشافعي فخلط وعطلمج به الشيخ ابن الهمام واستدل بما رواه  
نصفه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله وجوابه اوله  
ان هذا الحديث قد روى بطريقين كلهما ضعيف وقد بين في فتح القدير الطريقين  
وبين ضعف رواية كل طريق لكن قال الضعيف فيها دليل على انفسه فيمكن الطريق  
الى درجته كمن واختار هو لهذا وجوب التسمية دون الفرضية لما لا يلزم الزيادة  
هذا الكتاب بخلاف واحد لكن الكلام في ان الكثرة بهذا القدر يمكن في الاستحالة لا في  
الحسن فتأمل احسن القائل وتبين ان للعنف في الكمال كونه من حديث كل امرئ  
لم يمكن بحمد الله فوافقه طبع والوضوء مرة وبالاولى يجوز في الكمال لتعارض هذا  
الحديث لذل الخاص والعام عند ما يتعارضان كما بين في الاصول ومثلهما ضعيف  
في هذا القول لان هذا الحديث مخالف للحكم في ثبوته فافهم وتأتينا بالمطروحة  
بما روى ابو داود والترمذي عن ابي هريرة والدارقطني عنه وعن ابن  
سعود وابن عمر رضي الله عنهم صلى الله عليه وسلم قال من قرأ بذكر اسم الله كان حرمه جميع  
يدنو من قرأوا ولم يذكر اسم الله كان طهر الاعضاء وضوءه فان سياق  
هذا الحديث في اثبات الكمال وهذا المارة النسبة والاستحباب لذل الشرح  
عبد الحق الدهلوي والآفة يلعب كلامنا هذا النصيب بيان ما حقه في الوضوء  
وما ليس فرض فلو جمعنا ان الكلام الى ذكر الوضوء المستلزم فاعلم ان اول ان الشر  
للمسئلة فليان يغسل يديه قبل الاضغالة الا اننا واستدلوا بما روي الشيخان  
عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من  
النوم فلا يفسر يده في الاضغالة حتى يغسلها فليان ما لا يدرك ايهما بانت حجة

فان قلت قد يوافق الاصول ان خيل الواحد فيما يعمر به البلوي لا يقبل  
 ومثلا به الحديث وسروا عن ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها  
 فما توضع بالمهراس وقالوا المهراس لا يمكن اخذه للامانة الا باذغال  
 اليد قلت لا يقبل خبر الواحد فيما يعمر به البلوي على خلاف علمه او يقع  
 كصحة العظم لان افراد واحد فيما يبره جماعة مع حاجة الكل اليه فيستوي  
 كصحة وهذا الحديث ليس من ذلك الجليل الا اذا كان النهي تحريم غس  
 اليد في الاءاء ونحن لا نقول به كيف وللتعليل المذكورة حديث ايضا  
 ينافي نهى التحريم لان الاحتمال لا يوجب التحريم الجبني التمثيل الواقع في الاصل  
 بهذا الحديث بالمعنى الذي فهمه ابو هريرة من التحريم ورد ام المؤمنين  
 ايضا يتوجه الى مرسوم يبي هريرة واما اذا كان النهي للتنبيه وكون غسل  
 اليدين قبل الغمر مندوبا فلا ولنا قلنا ان غسل اليدين قبل الغمر مندوب  
 في حكم السنة هذا اذا لم يكن وان لم يمكن كما في المهراس والاءاء الكبير الاخر لم يكن  
 معه الله صغير فقد قالوا يدخل اصابع اليد اليسرى ويأخذ منه للواضيل  
 اليد اليمنى ثم يدخل اليد اليمنى كيف شاء ويغسل اليسرى وهذا الجرح الاستحباب  
 وان ادخل اليد قبل الغسل فلا يغسل الاءاء وان كان الاءاء صغيرا هكذا ينبغي  
 ان يفهم فاذا اراد الوضوء ينبغي ان يدوي العمامة وفي العواف يتوضأ  
 بالمضوع والخشوع ويسبح الله تعالى والشهوبرين الفقهاء ان يقول بسم الله  
 على العظم وان قال بسم الله الرحمن الرحيم كفى ثم يغسل اليدين الى المرفقين  
 وهذا غير غسل اليد المستيقظ ثم يغمر بثلاث غمرات ثم يمسك لقول الله جل  
 ولا ان اشقوا الى امرتهم بالسواك عند كل صلاة ويتأخروا عن اوله للثبوت  
 فلو تنشئ بثلاث غمرات ويتشربون يد اليسرى لميل المؤمنين على ذلك

وإذا وقع في المهراس

بالنوم

بدر كبره

الاءاء

بسم الله

روى عن

استنبأكم ربنا وفوق  
 وانما رزقنا ان نعلم منكم



نفسه

ابن عبد الوهاب بن مكرم واستثنى ويستثنى به اليه وقال هذا طريق  
بني الله صلى الله عليه وسلم رواه النسائي وروي الترمذي والنسائي عن  
ابن قيس اذا توفيت فاستثنى واذا استجرت فاورق وقال الامام الشافعي  
بفضل المصنعة والاستبشار بان يتمضمض ويستثنى بمرقة واحدة ثم  
وقم لما روي الترمذي عن عبد الله بن زيد رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مضمض واستثنى بكف واحد وانما روي ابو داود عن طلحة ابن علف  
عن جده قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ والماء  
يسيل من وجهه فحجته فرائبه بفصل بين المصنعة والاستبشار  
قال يحيى ابن معين اسم جده عمر بن كعب له حجة عند محمد بن وكلا  
قال عبد الرحمن بن مهدي كذا قال البيهقي وكف بهما قدوة قال في نهج الصالحين  
بعد اختلاف اهل الشأن بالصحة لا اعتداد بالخلاف من مخالفهم وقد نقل  
الشيخ عبد الله بن الهيثم عن الشافعي ان فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ينبت على الوجهين واختارنا هذا الفصل لان العلم والافضول مستلزم  
فلا يجمع بينهما كسائر الاعضاء وقال ايضا ناقلا عن الظهيرية ان اختلافه في  
الافضلية ويجوز الوصل عند الامام ابي حنيفة والفضل عند الامام الشافعي  
يجوز فلي هذا اتي في السنة باجماعنا والله اعلم ثم يغسل وجهه مع حجة  
كلمة ثلثا ويغسل الحجة وهو سنة عند الامام ابي يوسف وفضيلة عند  
الشافعي والاصح قول ابي يوسف وكيفيته ان ياخذ الماء ويبل من تحت حنجره  
ويدخل الاصابع اليه من تحت حنجره الى فروقها بحيث ينشأ البلل والحجة  
وقد روي الترمذي عن ابي الويثيق عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
كان يغسل الحجة وروي ابو داود عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

كان اذا قوضها اخذ كذا من ما فيه من فضة حمله ويغسل به يجسد ويقول  
 هكذا الميراث ربي وقوله امره ربي وان اقصى الوجوب وهو الظم من قول الله  
 احول حيث قال ان تركه عامدا اعاد الوضوء وان تركه ساهيا فلا وجوب  
 النسيان عند النسيان فيقول بالوجوب ويغسل الامر على النسيان الوضوء متابع  
 اليومي فلا يغسل في غير الواحد اليومي من غير ان يغسل في هذا الاكثر بل ياول بالان  
 كما تقر في اصول الفقه ثم يغسل يده اليمنى ثلثا ثم اليسرى ثلثا ثم يغسل اصابع  
 اليد فتغسل اصابع اليد وكذا فتغسل اصابع الرجل عند غسل الرجل سنة عند  
 فكذا عند اللام المتأخر في وعند اللام احمل فتغسل اصابع الرجل سنة وفي اصابع  
 اليد روايتان عن الامام سنة اضع وفي رواية لا وقد روي الغزالي عن ابن  
 عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قوضت لم تغسل اصابع يديك  
 ورويك ولم يغسل الامر على الوجوب لما يكفون ياخذ بلل الجدا او يكتفي بما بقى  
 من غسل اليد ويمسح راسه كله بقليل ويديره من واحدة ويمسح اذنيه  
 بما الراس بالسبابة وكيفية مسح الراس ان يضع كفبه واصابعه مقدم  
 الراس ثم يده الى قفاه على وجهه فيمسح الراس ثم يديره من قفاه الى القفا  
 ثم يمسح بالسبابة والابهام الاذن ولا يصح لها استعمال الا بالراس ولا الاذن  
 مضروبا احد طرفي اخره وان يضع من كل من اليدين ثلثة اصابع على الكتف  
 والابهام على مقدم راسه ويحافى كفبه ويمد اليه من الراس ثم يضع كفبه  
 على من خلف الراس ويمد اليه من الراس ثم يمسح بالسبابة والابهام الاذن  
 وهذا الطريق المذكور في المحيط وهذا التكليف لا يصح لها استعمال الا بالراس  
 الا بالابن ولا يحتاج اليه لان الراس والاذن مقصود واحد فاستعمل الراس  
 باللسح سنة مقبولة وتخلبث لللسح على جدد بللثة واما جدد واحد فلا بأس رواية

غسل اليد  
 يغسل اصابعه  
 ومنه الرد

اليد مسحة

11

الحسن في ظاهر الرواية لا يثبت أصلاً لما روي أبو داود عن عبد الرحمن  
 ابن أبي ليلى قال رأت علياً ترضعاً ففضل وجهه ثلثاً وفضل ذممه ثلثاً وسمع  
 جرسه مرة واحدة ثم قال هكذا ترضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الناس  
 الشافعي يثبته صحيح الرأس بمياء جديدة وقد روي في بعض الأخبار تثليث  
 السبع وعلم أهل الحديث بعضهما قال في سفر السعادة لم يسمع حديث تثليث  
 السبع ولو سلم فمحل على التثليث بما واحد على ما في رواية الحسن فثبت له بثلاثة  
 في حديث الصحيح أنه ترضعاً ثلثاً ثلثاً وجوابه أن المراد تثليث الأعضاء الخمسة  
 وبالقياص على الأعضاء الخمسة لجميع الركبة وهو قياس طرد والعلة المؤثرة في  
 الأصل ما كمال الفرض في محله ويدل عليه الأمر بأسباع الرضوء والاجالة المفضل  
 بالتكرار وفي السبع بالاستيعاب ثم تثليث السبع بمياء جديدة ربما يورث <sup>الفضل</sup>  
 فيجوز السبع خمساً فيكون بدعة وأنا سبغ للأذنين فنته عقدنا وفضلنا  
 أحسن ما ألاس وعند الإمام الشافعي بما جدد يدوكنا من الإمام مالك التاماري  
 الترمذي وأبو داود عن أبي أمامة ترضع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث  
 وجهه ثلثاً ويديه ثلثاً وسمع برأسه وقال الأذن من الرأس قال البيهقي  
 وكان حماد بن عيسى قد رفعه وقال لا يرضع الأذنان من الرأس من قوله  
 لما سئل من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا سهل من الإمام أبي حنيفة  
 وقوله ثبت متصل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذنان من الرأس وكان  
 من قول أبي أمامة فقوله هذا سهل الحديث لعدم استغلال الراي في مثله  
 وأما من الشافعي على ما له الحكم من حديثنا فوجدها صحيحاً إلا أنه قد روي  
 عبد الله بن يزيد بن بكير أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترضعاً فأنشأ يديه  
 فأخذ الماء الذي أخذ لرسوله فأكاه به في سنة وقال حديث صحيح وصحاح

المسح بام

بخره على فعله احيانا كما اذا لم يبق في يده ولم يبق بقاء حديث الاذان من الراس  
 قال الشيخ عبد الحق لو سمعنا فمرونا به كثير واشهر فقدمنا من حديث علي امامة  
 وابنه عباس وعبد الله بن زياد وابي موسى الاشعري وابي هريرة وانس  
 رضوان الله تعالى عليهم وذكر الشيخ عبد الحق عن شرح كتاب الحق في مذهبنا  
 ان قال بين وصف وصوف رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرنا مسح راسه واخيه  
 بما اوله والله اعلم باحكامه وانما مسح الرقبة فاختلاف في الشايخ الخفيفة فعند  
 البعض ليس بشئ وعند البعض مندوب ومن جعله مندوبا قال مسح بالظرف  
 الا من اليد وقد روي في مسح الرقبة حديث حكم الصدوق بوجوهه قال في مسح  
 العادة لم يسمع حديث في مسح الرقبة والله اعلم باحكامه واذا فرغ من مسح الراس  
 على الاذن غسل رجله اليمنى ثلاثا ثم رجله اليسرى ان لم يكن تخففا ويغسل الاصلين  
 بخفض اليد اليسرى وينتهي بخفض رجله اليمنى وينتهي الى ايهما هما ثم ينتهي  
 بايهما الرجل اليسرى وينتهي الى يمينه وقد روي الترمذي وابوداود عن  
 السقيا بن شداد قال رويت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدك اصاب مع رجله  
 بخفضه وان كان مخففا مسح على الخفين بالكيفية التي بيك من قبل ولا تخطو  
 في العداية الغسل افضل للتخفيف ينزع الخف واسقاط سبب الخفصة  
 ولا يظلم وجهه الا ان الغسل اشق على النفس فيجمع على ان لا ينزع خفيه بل  
 يمسح ولا فضيله في المنزح للغسل قال في مسح العادة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كان لا يتكف بل كان مخففا يمسح وان كان مخففا من الخف يغسل الرجلين  
 وهو الاشد بالصواب والله اعلم للاصول وثالث غسل الاضراس للفسق  
 والترتيب الذي ذكره في الاحالة سنة قال في مسح العادة ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لم يترك قط الترتيب والمواولة وقد روي الترمذي والنسائي عن ابي حنيفة

مسح الراس

مسح الرجلين

مسح

خفيه

قلت اصله

قالوا في هذا أفضل كذا حق القاطع ثم مضى ثلثا واستشوقنا  
 وفصل وجهه ثلثا وذا عليه ثلثا وسبح برأسه ثم مضى ثلثا إلى الكهف  
 فرأى الناجي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال جاء أبا عبد الله إلى النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن الرجل يقرأ ثلثا وقال هكذا الرجل من زاد  
 على هذا فقد ساء وتعدى وقال لعل المراد تعدى السنة وظاهرها أن كان هذا  
 من أعضاء التنزيه في فاجئت بغير أسئلة المأطية لو كان منكسر فشد  
 الجوارح لعلها لو كان قصدا فمضاه كان دسلا وخرج فالزقه دواكوشة  
 عصاة عليها وبغير العمل فالمختار أن يسمع عليه وعلى الجوارح العصاة  
 وهذا السبح فحكم العمل في وقت وقت وانما يقض بالليل من هذا العمل  
 فوق غيره في الخف فيكون بشرح السبح أو في كثرة العلية وفي فتح الفقه  
 قال المنذرة وخرج عن ابن عمر بن مرة السبح على العصاة ومساقينا  
 عن ابن عمر أنه نوحا وكفه معصية فسمع عليها وعلى العصاة وفصل  
 سوي ذلك وقال فيه قال حافظ أبو بكر أحمد بن الحسين هو عن ابن عمر  
 انتهى وإذا سمع من ابن عمر كفى به قدوة وفي فتح القدير للموفق رحمه الله  
 لأن الأبد لا لا يصب إلى أي فأنقلت لعل حكم ابن عمر لا يرضى المسبح  
 على الخف ومع قيام هذا الاحتمال لا يكون كل من فرغ قلت هذا لا يصح  
 منهم ابن عمر هذه الدلالة يفيد قوة الدلالة للنفس عليه فأنهم من  
 البتة ثم قد روي الدارقطني عن ابن عمر بن مرة أنه صلى الله عليه وسلم  
 على الجوارح عمرو بن أبي ماجه عن زيد بن علي عن أبيه عن جده قال  
 بن علي عن عيسى بن أبي طالب قال أنكرت أحدي شريفي فبالت من  
 صلى الله عليه وسلم فأنكرت أن أسبح هذا الجوارح قال في فتح القدير سنة

ضعيف في الاول ابو عمار محمد بن احمد بن مهدي وهو ضعيف في الثاني  
 عرو بن خالد الواسطي وهو منكر ونقل عن النضر بن علقمة ضعيف الحديث  
 الثاني لكن نقل عن عرو بن عوف حديث الاول والله اعلم بالصواب ثم الظاهر  
 ان هذا المصح فوض كسح الحنف لانه قائم مقام الفصل فاحذفه فلهذا في المتن  
 مع تركه وهو فيهما وعن الامام ابو حنيفة انه ولا يبيد فيكون الوضو بغيره  
 لكن التارك انتم وقيل واجبه عند ما وثق به عند ولا يبيد عند سقط الفصل  
 فلا يوجب جرم مقامه الا بعض وقال في فتح القلوب ان تعليل الصلاة يشهد  
 كونه فرضا والله اعلم ولما وافق الوضو فنهانا خرج من اهل السيلين  
 في المصح الخارج من الذكر من بول وغائط ومذي وقيح ودم وورد في المصح  
 خارج من دبر معتادا كان او غير معتاد لقول ابن عباس ان الوضوء خارج من  
 اليسرى وقدرى مرفوعا عنه صلى الله عليه وسلم انما الدار طين وضعت  
 ثم هذا اللفظ نحو المصح الاموي فانه ابن عباس لكن الحكم العام  
 يخرج ما خرج من نكس من خاصة ولد في خصوص من خصوص خارج من  
 فيقول قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم  
 قضا الحاجة البشرية من الدبر والاحتياج اليه يتم ما كان معتادا او كان  
 لمرض فمثل كل ما يخرج من الدبر ويحتاج الى قضا به من دم او دود او قيح  
 او بول الى غير ذلك ولما كان المصح الخارج من الدبر فقتضاه علم بالفسخ وهو  
 ما روي مسلم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وجد  
 احدكم في بطنه شيئا فاستعمل عليه اخرج منه شئ ام لا فلا يخرج من  
 المسجد حتى يسمع صوتا او يجد ريحا والمقصود حصول اليقين بخروج  
 الريح فعلم منه ان خروج الريح من الدبر ناقض لعلم ان الشك لا يزول

لا يغفر الا من  
 يخرج من الدبر

وعنه ذلك

في المصح

في المصح



بد ما كان قبل شرها وهذا اسهل عظيم يتفرج عليه مباحث كثيرة من النكاح  
 وقوي الترمذي عن ابي هريرة لا وضوء الا من صحت ارجح والمشتبه منه  
 المقتبة الشيء الذي يجد في البطن كالأضراس من شيء يخرج من البطن لا من صحت  
 ارجح وليس استثناء من عموم الاجمال والاما كان البول والغائط  
 من النواقض والحديث لا يمان قرفق البطن من ورن خروج ريج لا يقض  
 الوضوء كما هو من هنا خلا فالما روي عن الامام احمد بن محمد بن عثمان القرظي  
 قرفق مطلقا ناقض وقوي الترمذي وابوداؤوه عن عبيد بن طلق قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجدكم فليترضا ولا تاتوا النساء في الجماع  
 فقد علم ما ذكر ان كذا خرج من الدين معناه او غير معناه ناقض وقد روي في الآتي  
 الصالح بالفتوى فاعلم ان البول ناقض والبول هو ما يخرج من الذكر في  
 لون معناه وقد يكون لونه اسود كما اذا عرض ككثير من فشم اقسام البول  
 وقد امرت بالمسحاضة بالوضوء مع ادرهم خارج من الفجر والعرق يخرج  
 من الجرح فاعلم ان ما يخرج من جرح من سبيل القبل ناقض والقبل النكاح  
 كالدخول في الجماع فالدم الخارج من الشانة او الرحم كوالاحليل او الفرج ناقض  
 وقوي الترمذي عن ابي هريرة بن عمار رضى الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن المذي فقال من المذي الوضوء ومن المني غسل فدل هذا النص على  
 ان المذي ناقض والودي في معناه فقد لازم من هذه النصوص ان ما يخرج  
 من الذكر والفرج ناقض الا الریح والدود فقد لازم كلياته ان ما يخرج من  
 احد البيتين ناقض ما خلا الریح الخارج من الذكر والدود الخارج منه  
 ولا يحتاج في اثباتها الى حث رواه الدارقطني وضعفه واخا لا ينتقض الریح  
 والدود بخارجين من الذكر لا سيما لا يخرج من احد موضعين الخارجين

أو القيح

ما يخرج من  
 الفرج من  
 البول

والساعل

واعتبر علم بالحكمة ومن الروايات خروج الدم والسمع اذا كانا ساكنين في الخارج  
 بلحقه حكم الظهور واملا الدم يسيل فلا ينقض وقال زفر بن يقطين في الوجوه وكذا  
 الماء الذي يسيل من الفرج قيل ينقض وقيل لا ينقض في الرواية الثانية ان في  
 باطن الجوف الهدياية ان قشر نقطة فقال معناه او صديد او غير ان سال  
 ينقض فقد احتار الرواية الاولى ومن النواقض القيح للأنف وان كان قليلا  
 لا يملأ الأنف لا ينقض وقال زفر بن يقطين في الوجوه ثم التي بانواعه ناقض علمنا  
 كان او قراي علقه او دما غاليا على الزقاق الا البغ فانه لا ينقض عند الظهور  
 وقلا ابو يوسف ينقض واستدل بها في الهديان بالدم لزج كيدخله النجاسة  
 فلم يخرج خروج النجاسة وما جاز طاهر قليل والقليل لا ينقض في غير البيهقيين  
 وفيه تامل سيظهر ان شاء الله تعالى وذهب بعض المشايخ ان الكحل طعنا ما يقتضيه  
 من غير ان لا ينقض طهارة لانها لم يخرج بها الدم الغريزي كما جازى من النجاسة  
 قيل ان احل المعدة ليس بمحل للنجاسة ومن المشايخ من فرق في الدم والقيح  
 والصديد بين الخارج بنفسه فحمله ناقضا او المحرجه بالمعظم يجعل ناقضا  
 واستناره في الهدياية وهذا شئ يحجب لان الادلة القائمة بغيره فلهذا بين الخارج  
 والخروج فالخروج ما ذهب اليه المشايخ الآخرون وهو الاستقراض بالخارج والمخرج  
 جميعا وفي فتح القدير اختاره شمس اللغة هذا كله عندنا وذهب اللغة الظاهرة  
 لان الخارج من غير البيهقيين لا ينقض اصله الا ان الامام احمد ذهب الى البولي  
 والنايط اذا خرج من غير البيهقيين ينقضان ولنا في اثبات نقض الخارج  
 من غير البيهقيين طريقان الطريق الاول الاستدلال بالحديث فقد روي عن ابي  
 قطيب عن عمرو بن عبد العزيز عن يحيى بن الدار عن قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الوضوء من كل دم سايل وقال ابو حنيفة عن عبيد

من الخارج

من الخارج

من الخارج

لم يسمع التميمي الطوسي كذا في الشكوة وهذه ليس بشيء لان الرجل مقبول  
 عندنا سألوا عنده الإمام الشافعي اذا تعاضد بمعاضد وعلمته روايته  
 مسندا ولو بسند ضعيف وهذا قد روي مسندا اليهم وقال الدارقطني فروج  
 بن زيد بن خالد بن يزيد بن محمد بن حماد بن محمد بن أحمد بن محمد بن  
 وقال اما بن زيد بن خالد بن يزيد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن  
 لا كلام في السند أصلا وفي فتح القدير رواه بن عدي في الكامل عن يزيد بن  
 وقال لا بأس به الحديث احمد بن فروج وهو من لا يخرج حديثه ولا كتبه  
 يكتب فان الناس مع ضعفه أحقوا له حديثه وقال في فتح القدير أيضا كان  
 قال ابن أبي حاتم في كتاب العلل قد كتبت عنه ومجمله عندنا الصدوق  
 وإذا عرفت هذا فلا يبقى لك شبهة في ان الحديث ما صحح به وقد مر  
 ابن ماجه عن ابن عياش عن ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن ام  
 المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها في الصلاة والسلام من احبها  
 قبي او حاف او قلن او مذي فلنصرف وليتوا ثم ليس على صلواته  
 ما لم ينكحكم وهو في ذلك لا ينكحكم قال في فتح القدير وقد تكلم في ابن عياش  
 وبوجهه المأمول انه صحيح به في حديث الشافعي دون الجاهلين ولم يفرم  
 بعد فانما اذا كان ثقة فيقبل رواية الثقة مطلقا فلا معنى للتخصيص ثم  
 نقل عن البيهقي انه روي من جهة الدارقطني عن ابن جريح عن  
 ابيه مصلا وقال هذا هو الصحيح فقد ظهر ما قلنا عليك محمد هذا الحديث  
 مرصلا بلعنه ان عفا هذا الشأن وهو كاف لنا لان المراد حجة خضراء  
 اذا عاضده مسند وهذا الحديث مسندا ايضا قابل للاحتجاج وقد مر التواتر  
 والبركة او عن الحسن المعلم بسند هالي معاذ بن ابي طلحة عن ابي الكلا

مسند



هذا حديث  
 رواه الدارقطني  
 في مسنده  
 قال في فتح القدير  
 جرح عن ابيه  
 روى القدير

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان صلياً فوق ضاً فليست ثوبان في شيد  
 وشق فائدة فقال صدقوا ما سمعتم له ومنو قالت الشافعية له طرق عليه  
 اصطلاب ونقل الشيخ ابن القيم عن ابن الجوزي قال قال الاثر في كاحد  
 قد اضطرر كونه هذا الحديث فلا قد جوده حسين المعلم حتى انه لا اضطرر  
 في هذا السند وان كان السند الاخر مطرأ فلا يضركه ثبت بوجه الاحاطة  
 ان النجاسة الخارجة من غير البيهات ناقض للوضوء وهم مطلقون قال الشافعية  
 الكوفة اعتبار احاديث ما يعم به البلوى بها وانتم لا تقبلون الاحاديث قلنا انها  
 ليست هذه العوارض مما يعم به البلوى لان هذه العوارض انما هي بعد الموضع  
 وهو في غاية القدر فاما فيه فان في تركه الا ان خروج واحد واحد  
 المذكورات بانفرادها وان كان نادراً لكن خروج شيء عن الدم ونظائره ليس  
 بشاكر بل قلنا يجوز الانساع في مسلك هذه الامور غايكون المرض لكن  
 ابتداء المرض من غير جرح الدم او القيح او بالمرض لا يجب خروج القيح الكثرة فلا  
 مما يعم به البلوى وامتنعت الشافعية واخرهم بما روي الشيخان عن ابي  
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل صلوة من احد حتى يغسل  
 فقال من غسل من غسل ما كثر يا ابا هريرة قل فسا او ضابط وهذا الوجه  
 في ان كثر ما ينقض الوضوء فثبتوا تفسير ابي هريرة فتاوى النصارى  
 انهم راي الخصوم ليس حجة عندكم ثم يقول انما ذكر ابو هريرة النجاسة  
 فتبين ان الحكم شامل للبول والغائط والمذي بالاتفاق فلا حجة فيه  
 اضلاً واستدلوا به بما روي الحاكم والبخاري منطلقاً من جابر بن عبد الله  
 كان في غزوة الرقاع فرمى رجل بسهم فرق الدم فركع وسجد ومضى في  
 صلوة ورواه البزار وجاهل أطول من هذا قال الشيخ عبد الحق هذا

انظر

انما انت مضجعة انما ثبت اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على صلوة ذلك الرجل  
 وقت تفرغ عليه ولم يثبت وتقول من الخطابي وليت ادركت ان يعرج الاستدلال  
 به والدم اذا سال اصابت به ثم ومع اصابت بشئ من ذلك كما يصح صلوة والظن  
 انه انما يقطع الصلوة لان كان في رفق ذكر الله فذكر ترك ذكر الله لما كان يصعد  
 الفروق وكان في غير مختلف في هذا الموضع لتوجهه الى مشاهدة من يشاهداته  
 ينسب كل شئ سواء ويدل عليه ما وقع في رواية الله واود حين قلنا انما  
 الايتي اول ما رمى قلنا كنت في سوترا قلنا ها فلم احب ان اقطعنا هذا  
 والله اعلم باحوال خلقت حيا والى الطريق الثاني طريق القياس والمشتبه  
 في تقريره ان خروج القياس من غير زوال الطمأنينة في بعض ما خرج  
 من احد السبلين وقد اثارنا في حيز الحكم فيما خرج من احد السبلين  
 حين الحكم حيث وجب تطهير اصابعه فتى وجد خروج اليها انتقظ الطمأنينة  
 وتحقيق الحد وتحقيق الحد في طمأنينة وضروية في سوترا قلنا  
 الشافعية ان تطهير الاضغاث والبدن وخروج شئ من احد السبلين يوجب غسل  
 الاعضاء المتوضعة مخالفا للقياس لان خروج القياس من موضع واحد  
 غسل موضع آخر كما لا يبيد للعقل الى ادراكه لاننا لا نقبل وجوب غسل  
 الاعضاء المتوضعة من الدم مثلا على غسلها من البول بل زوال الطمأنينة  
 من خروج الدم على زوال البول وهذا معنى عقلي واما وجوب غسل الاعضاء  
 المتوضعة فالنصوص المتوجهة الى الحد لا بالقياس ثم قالوا في الفرق بين السبلين  
 وغير السبلين ان السبلين يتحقق فيه الخروج ويقتضيها بل يادى زوال الطمأنينة  
 وليس بخارج واما في خارج من السبلين فلا يتحقق البعد والابا بالخروج فلا  
 انكم حين تم حكم الاصل فان السبلين يخرج سوترا في الانتقام من الاصل عليها

سوترا

وذلك

منه في قوله تعالى

منه

سوترا

سواء في الفرج وقد يورث عليه ان القبح الخارج من المنزل اذا خرج وسكن في  
 ذلك المخرج لا يتحقق به الوضوء عندكم ثم اذا اخذ بخرقة فقد تحقق المخرج  
 مع انكم لا تقولون بالمتكافؤ الطهارة وجوابه انكم كنتم عبد الله واقتضاها على  
 عند الانفصال فافضل في الاصل لما كان عند الله ولا يستلزمه المخرج فافضل  
 كذلك الانفصال وليس بالانفصال باقربها فلم يتخرجكم الاصل فتأمل فيه  
 هذا هو التقرير المشهور والآخر في تقرير القياس قد ورد الامر المستحاضة  
 بالوضوء وحلل الخارج يكون ما خارجا من العرق فقد روي ابو داود والشافعي  
 عن طوق عن فاطمة بنت حيش انها كانت في مكان من فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم  
 اذا كان دم الميعن فاردتم لسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكه عن الصلوة  
 واذا كان الامر فوضأني فاما هو دم عرق ومثله في التقيمين فخرج الدم  
 من الهوى علة منسوخة في انتفاء طهارة المستحاضة ومن وجب الطهارة  
 للوضوء وجد الحكم والدم السائل من اللجج والقصد فيض دم عرق فيقتض  
 الطهارة بخلاف الدم الغليظ السيل والقيح والصديد انهم يستغفون بها  
 حكم الدم فيقتض بسيلان القيح والصديد انهم الطهارة فقد ظاهروا  
 بين السائل وغير السائل فلا اشكال حتى يكلف الجواب ثم اذا حققنا ناط  
 العلة وجدنا كون السائل خضرم دم من لؤلؤ لا يقيح للوشك الا لو كان الخارج  
 خسا فتدرك حكمه في كل خارج فخصه حكم الحكم في القبيح بقى العرق بين القبيح  
 الكثير والقليل فتقول القبيح الكثير يخرج من قدر المدة وهو محل الجاسة  
 فيلزم خروج الجاسة والقبيح القليل من فم المدة وليس موضع الجاسة  
 فلا يلزم خروج الجاسة وكذا فيما بقي البلع وان كان سلا القم عند الماء  
 الى حنيفة والامام محمد لان البلع ليس بمسح ولا يخلو الجاسة ولما

العرق من السرا  
 القبيح والظفر



درمان کرم کبوتر

100

في الوضوء ثم الإمام للشاقي يقول بوضوء كل صلاة فلا يصح لأحد من صلوات  
 يومه واحد في وقت واحد فلا يجوز قضاء الفجر أو الظهر بوضوء واحد ويستند  
 في ظاهره أن المصلي في الوضوء كل صلاة وهذا ليس بوضوء الوقت كل صلاة في وقت  
 الوضوء بوضوء واحد في وقت صلاة واحد لمعناه على الصلاة في كل  
 الساعة يتوضأ في وقت كل صلاة قال الشيخ ابن الحام ذكره سيوطي بن الجوزي  
 أن الإمام باحثة رواه والشك أنه من غير حديث المذكور للشافعي محتمل لاحتمال  
 أن الإمام الوقت والصلوة على المصلي كاتفرقة أصول الفقه على أنه روى في  
 حديثه عن هشام بن عروة عن أم المؤمنين عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال لما طمأننت بنيت بوضوء في وقت كل صلاة وفي الحديث رواه ابن فضال  
 أحمد بن محمد بن الأثير المفسر ثقة كذا أقال في فتح القدير ناقلا عن شرح  
 الطحاوي وفيه أيضا ذكر الإمام محمد بن الحسن قال في الحديث عن صاحب  
 الخبر يتقضى بخرج الوقت بهذا الحديث عند الإمام أبي حنيفة والإمام  
 ويحل الوقت عند زفر وباتمه كان عند أبي يوسف فإذا طمأننت المصلي بعد  
 طمأننت من الفجر لم يخرج خلا للزفر في وقت واحد على الظاهر بوضوء الضيق حل  
 عند مالك لا أبي يوسف فخرج وقت في فتح القدير عن الإمام فخر الإسلام  
 أنه لا خلاف بينهم بهذا الوجه ولما جاز صلاة الضحى بوضوء الفجر عند مالك  
 قلنا قيام الوقت جعله لأجل طمأننت الشمس قد بقيت من غير الوقت  
 فصحت إبقاء حكم العذر تحقيقا فكان جعله في ما قبل الزوال تابعا للحكم  
 وإنما لا يجوز الظاهر بوضوء الضحى عند أبي يوسف لأن طمأننت العذر ضرورة  
 أن طمأننت قبل الوقت لا لأن طمأننت انقضت قلنا في فتح القدير هذا فيمضي  
 أن طمأننت العذر قبل لم يصح كذا في الحديث ثم انقضت واستند إلى طمأننت

بوضوء

أن هذا

الزفر

لأن اعتبار طهارة المعذور للحاجة والحاجة قبل الوقت والتي يوسع ان  
الحاجة مقصورة على الوقت فلا يصح قبل الوقت ولا بعدة أعرض عن النسخ من العلم  
بأنهم من هذا أن جميع طهارة المعذور قبل الوقت عند من بعده الحاجة  
ولا يصح قبل الوقت وبعدة عند أبي يوسف أن طهارته حصة ثم بطلت فقد  
موافق الفخر الاسلامي ونحن نقول نعم الحاجة للمعذور مطلقا قبل الوقت  
لوقته وبعدة غير ظاهر لأن الصلوة يجب من غير طهارة أو لا ضرورة  
النفل قبل الأول أصلا الفخر لا يرى أن طهارة معيشة فليصح قول  
هذا الجراح أن جميع طهارة المعذور أصلا فليصح هذا فخص قول صاحب الفتا  
أن طهارة المعذور أداء الفرض ما في الحاجة الي أداء الفرض ولا حاجة قبل  
الوقت لأداء الفرض طهارة كالأصل فليصح هذا فليصح هذا فليصح هذا  
ليجوز حاجة جديدة والتي من أن حاجة أن الكسوة متفق في الوقت  
ففي كل وقت يحدث حاجة فلا فيجب كل وقت طهارة بتعدد الطهارة  
للباق على الوقت انتقضت ليجوز حاجة والطهارة في الوقت انتقضت  
بمخرج الوقت فيقدم هذه الحاجة فاعلم واستدل في هذا للفظين بأن  
الطهارة فلا بد من فقد الحاجة الوقت لأن له شغل كل الوقت بالصلوة  
فبمخرج الوقت من الحاجة فينقض به الطهارة ولقائل أن يقول لو كان  
شغل كل الوقت لم أن لا يطل طهارة بمخرج الوقت فيما عدا الفرض فليصح  
جميع وقت المعذور لا بالطهارة الموجودة قبل وقته وهكذا في الصلاة  
من الصلوات ولكل أن ليس المعذور بشرط العذر فليصح كل الوقت بالصلوة  
بل له شغل الوقت بالطهارة ثم بالصلوة وكان بالظن الدائر وبالنظر للوقت  
يمكن شغل كل الوقت بالصلوة بأن يكون الظن فليصح هذا طهارة جديدا

فيما عدل النبي صلى الله عليه وسلم من يقول ان الفجر كذلك من تراخي الوقت في النوم مضطربا وسكنا واستند بجنبه لموانيل الاستعداد لوقوعه على الارض وانما النوم قاعل او قاعا او كما هو معاجل في الصلوة او سار جافا ليس بانقض ولا اذا كان البصر خارج الصلوة مع التواضع والبطن بالفتن كذا في فتح القدير والقاع اذا كان متورا بحيث يكون مقعدا بها فها من الارض ينتقض وضوءه وانما الترك الذي جعله الشارع مستولا في الصلوة لا ينتقض النوم معه الرضوخ ومن نام واضعا اليده على حقيبته ولمز قاطبته فذلك لا ينتقض وضوءه كذا في فتح القدير ما قلنا من الذي خفي ومن نام قاعدا فقط وانبت قبل ان يصيب الارض او عند الاصابة فمن النام الى حفيه انه لم ينتقض طهارته ومن النام الى يوسف انه ينتقض ومن النام الى انما ينتقض ان انبت قبل الاصابة الى الارض وانبت بعد ما ينتقض وفي فتح القدير التوى على راية ابي حنيفة وان نام جالسا يميل على يمينه او مقعدا عن الارض ويلاطف ظاهره الذي ينتقض طهارته في فتح القدير ويشهد له ما روى ابو داود وكان صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطو في الصلوة حتى يمشي ويروم ثم يصلون ولا يتوضئون ومن اللامح في انقض النوم بالوجه للذكر قول امير المؤمنين ع اذا نام احدكم مضطجعا فليتنجها رواه اللعام ما ذكر في الاصل في الباب ما روى الدارمي عن معوية بن وهب عن ابي بصير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اغتسلوا وكافسوا فان بات العين استطلق الوكاع واستطلق الركاعا فاما يكون في النوم مضطجعا وسكنا واستند اليه بيمينه يمينه حال الوجوه الاسترخاء للرجل خروج الرجوع من الارض والمشي في الاسترخاء صلى الله عليه وسلم لا يجب الوضوء على من نام جالسا او قاعا او ساجدا حتى يضع

من هنا نظر القوم

النوم قائما او ساجدا او مضطجعا  
وساجدا في الصلوة او لا  
فإن نظر القوم

ان

نظر القوم  
في النوم مضطجعا  
او ساجدا او قائما  
او مضطجعا في الصلوة  
او ساجدا في الصلوة

وتأخر بغيره من ذلك  
التي جعله الله عليه  
منه فافهم ذلك  
وتأخر بغيره من ذلك

حجة خلاصه اضطلع استخرجت فاصلة قال في فتح القدير رواه البيهقي وقال  
 في اسناده من يدينه الدالاني وجماروي بن عباس ان الوفاء عن من نام  
 مضطجعا فانما اضطلع استخرجت فاصلة رواه الترمذي والبيهقي ورواه  
 طبراني في المعجم وفتح القدير قال ابو داود هذا الحديث منك لان فيه زيلا  
 قال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به كثير الخطا وظاهره صدوق كذا  
 وقال ابن حبان في حديثه ليس له من كان مع لثمة بكت الحديث خذ وقد تابعه  
 مهدي في المال في حديثه ثم استدل ابن حبان عنده في عبد الله بن عمر قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على من نام فاما او قاعا وضوء حق اضطلع  
 جنبه الى الارض ثم قال في فتح القدير بعد ذكر حديث آخر في تصحيحه وانما  
 تأملت فيما ورد في هامه فيقول عند الحديث انه عن درجة الحسن والله اعلم  
 بحقيقة الحال وقد بينا في كتاب الحديث في الباب ان اسناده صحيح وانما  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ينظرون الصلوة فيصنعون جنوبهم فثم من  
 نام ثم يقوم الى الصلوة وقال في فتح القدير يجب حمل على الغالب وقال الخطابي  
 الظاهر ان الغالب ليس بجديد لانه قليل انتهى والمراد الغالب استرخا  
 في الفاصل اعلم ان النوم ليس له حد وانما هو من المكنة فيخرج الروح  
 من الدبر والاهواء النوم ففظة ففظة انه خرج الروح ولم يكن له شعور  
 فالنوم الذي ناقض ولا يفسد حاله ان نام حينه ولا ينام قبله كرسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فمنه ليس حديثا فقد صح عن ابن عباس في التفسيرين  
 وفيهم المراسن الصلوات الطويل فتأملت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ثلاث عشرة ركعة ثم اضطلع فنام حتى نفع فانتله بلال فارتدت الصلوة فقام  
 ففعل في نام ثم وجعا وجعل يخدم الفقهاء في الارض بالنوم من خصالهم

الدالاني

استخرجت فاصلة

بفتح

صلى الله عليه وسلم والتفرد ما ذكرنا قالوا لا نعلم في اتباع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولا في تركه لا ينقل في نومه قبله اذ لا ينقل في نومه  
 كما اتفق المسلم على الدين عليه لتمامه لحياته في دينه وسقوته في حرمه وصلى الله  
 الشريف وان لم يصل مرتبة رضى لم يكن قوله بعد اذن الصواب فانهم ومن النافق  
 للوضوء لانها وهو فرق النظم في الاسترخاء والغفلة فمن ناقض في الاحكام  
 كذا في الهداية واصول الفقه الاسلام ولا خلاف كما هو مستفيض في هذا العمل  
 ما هم بملأ فاه ولم يبق معه شعور اصيل واما الاصل الذي يبقيه فهو  
 فالظاهر ان لا ينقل في الوضوء فقد روي النخاس في حديثه ان في حديثه  
 المكسوف من استأينت افضل الصديقين رضى الله عنه حتى يتجلى في الغشوات  
 اذ لم يبق له شيء الا لعله لم يتوصلوا من النوافض السكر والجنى وهما  
 ناقضا في الاطلاق لا في سلب العقل بالكلية وفيه مظنة خروج الروح  
 مع عدم ادراكه ثم ليس له صبر للسكر احتياطا لعله يخرج ولم يبال به والبقية  
 فتنى فالسكر ناقض وان بقي معه فتنى من الشعور فمن النوافض في حقيقة  
 المصلح المباليغ في صلوة ذلك تركه وجب في كل حال من الاسترخاء في وقته  
 فلو كان الصلوة والوضوء قال في فتح القدير حديث الفقه عنه روى عنه  
 وسنله واخره في اهل الحديث بغيره من سنله في المراسل على الى الحالية  
 وان رواه الحسن بن صالح المعرق وابن ابي عمير النخعي وغيرهما في حديثه من كتاباته  
 كان المراسل عنه عندنا خيرا اذا اقتضاه من سنله في حديثه عن الفقه  
 لكن صححه سنله في حديثه في الامام ابو حنيفة عن منعه من ان  
 الواطئي عن سعيد بن سعيد النخعي عنه في الصلاة والسلام بينهما  
 في الصلاة اذ اقبلوا على جريد الصلاة فوقع في ربيته فاستفصاه في

بين

على علمه من العيوب

السلام

بكراته من

الكرامة

التي

معه

فقهه هو هذا الذي قال من كان منكم فقهه فليعد الوضوء والصلوة قيل  
 هذا لا يصح له وتلقي عليه الشيخ ابن الهمام بان معية الذي لا صحبة  
 يصح وهو الذي قال فيه تابع العرفاء الحسن بن عليك وبعبارة ضال  
 في مثل معية هذا الخرافي كما هو مخرج في رواية الامام الجعفي في الاحتك  
 في صحبة ذكره ابن منقذ وابن نعيم في الصحابة ثم قال الشيخ ابن الهمام  
 والبار في أمية مسند ابي جعفر عن الصادق عليه السلام في معنى القصة  
 وآبي هاشم وآبن عمرو وآبن عمران بن حصين وعباس بن صولان الله تعالى عليهم  
 وأسماها أخذ ابن عمر وآبن عدي في الكاهنون ثم خطبته بن بقره  
 حدثنا أبي حدثنا عمر بن قيس التكري عن عطاء بن عمر قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله من غمرك في الصلوة فقهه فليعد الوضوء  
 والصلوة فمات من في ان بقره مدلسا لمعه سمع من بعض الفضلاء  
 فخذ فاسمه فاجاب عنه الشيخ ابن الهمام بان بقره مخرج فيه بالحدوث  
 والمدلس اذا مخرج بالحدوث بول ما كان صدوقا زالت لهمة التذليس  
 واذا سمعت مناونا عليك سقط ما قل بعض الشافعية كشارح المقصر  
 التفتد ان خبر الواحد فيما يتكرر بالبلوي لا يثبت الرجوع عندكم فكيف يقبلون  
 خبر الفقهية وذلك لان هذا الخبر يبلغ الشكر ايضا الفقهية في الصلوة  
 من الامور النادرة لا يوجب جلة الوقت الركون اليه من جهة واحدة او اقلها  
 ثم المقصود انما هو في صلوة مطلقة وهو ما كانت ذاك في ذكره وشجره عا  
 للقياس فلا يتعدى الى غير ما لو اشرطنا ذلك من قبل فلا يفتن  
 الفقهية في صلوة الجلالة ولا في سجدة السلاوة الرضوء ومن التفتن  
 للباشر في الفاحشة عند الشيخين وعند الامام محمد لا يفتن احد من

مقتض وهو ان يخرج الرجل والمرأة وتبلى الفرجان من خزان يدخل الذكر في  
 الفرج واتما حكمه مقتضى الطهارة منها لان هذا مما يشق لا يخلو عادة من خروج  
 من اللانحى من غير طهر ورجع فاقبست مقام الخوف لان الغالب المتحقق في القوم  
 ذلك من جملة حجة الرجل للمرأة من تقييل ومما في الذكر وضعا اخر من  
 المرأة او المسمى بشهوى او غير شهوة لا يقتضي الرضا اصله عند اتمتة او خالفها  
 فيه الاثمة الثلاثة فذهب الامام الشافعي الى ان من المرأة مطلقا ناقض اذ  
 كانا كبريت وذهب الامام مالك الى ان مشها ناقض اذا كان بينهما قول  
 لغيره كقول الامام مالك لا يخرج طهره من رايته كون المرأة اجنبية فلتأخى الشافعي  
 ياروي التيفان عن ام المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها انها  
 فكتبت انام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجل في قبلة  
 فاذا بعد غزوة فقبضت رجلى وادخلت بطنها وولت على الطوارق وارتداد  
 والتمذي والفساد من ام المؤمنين عائشة الصديقة قالت كان رسول  
 صلى الله عليه وسلم يقبض بعض الزنا جدهم يوما ولا يرضى قال الترمذي لا يصح  
 عندنا صحابنا اما روي عن عروة عن عائشة لان جيبا لم يجمع  
 من عروة وقد روي هذا الحديث باسناد ابراهيم التيمي الذي كان  
 واحد من الزهاد والنفقات فقال لا يجمع هذا ايضا وقال ابو داود هذا  
 روي عن ابراهيم التيمي لم يجمع عن عائشة وهذا الطعن ليس بشي  
 لان عائشة لا تقطع والرسالة والمنقطع والمرسل مجده عندنا سلفا  
 بعد ما كان الثلاثة وعنه الشافعي ايضا اذا تعاضد يارسال اجمع  
 الله قال الشيخ ابن العام رواية الترمذي حسن واسند له باجازه  
 في آية التيمم في بعض القرائن او استم النساء عندنا ليس في الآية

في خروج

من المرأة فاقبست  
الوضوء عندنا

القرأت



معنى الجاهل في هذه قراءة اوله اسم والاول على الجاهل ناسخ عن عبد  
 من الصبيان منهم ابو موسى الاشعري اخرج به عبد بن مسعود في جملتهم  
 الخبيث قد قرئ ذلك ابن مسعود قال انما استع التيمم له لتلايمها ومن  
 الناس من الغسل كما هو مذكور في صحيح البخاري ولا ينقص من الذكر الا  
 عندنا وقال الامام الشافعي ان من سئل بالاحليل ينقص وكذا عندنا  
 مالك وقال الامام احمد في رواية ينقص من الرجل ذكره وروى  
 للامة في ما يورثها وغيره واثير اخري لا ينقص بل يستحب الوضوء بعد  
 وقد من هذا الامام مالك اختلاف في الامة فيهما وجمهور ما روي الشافعي  
 عن ابي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ينقص  
 احلكم بيد ذلك فذكر ليس بينه وبينها حائل فليرضا على من يفتخ القدير  
 في شانه منصفه وباري الغيا في من سبق به صفوان ابا القاسم  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره فليقضوا وتفقوا  
 هذا الحديث قال شيخنا في اصول الفقه ان سبق الذكر منا يتركها اليك  
 ويبتلى به كل احد من الرجال ولم يطلع عليه احد من الرجال مع حاجتهم  
 الى معرفة حكم من الذكر واطلقت عليه امرأة غير محتاجة الى معرفة حكم  
 من الذكر وهذا في غاية البعد وقد قال الطحاوي ولا نعلم احدا من الصحابة  
 افتى بوجوب الرضوخ من الذكر الا ابن عمر ولم يتكلموا فيه بعد  
 الحديث وقال في فتح القدير وقد ثبت عن امير المؤمنين ع في حديث  
 وابن مسعود وابن عباس وحديثه عن ابن بن الحنبلين راي الامة  
 وسعد بن وقاص رضي الله عنهم انهم لا يرون النقص منه ولا  
 هذا الحديث ثابتا لكان لهم معرفة بذلك والقائرون فينقص الرضوخ

راجع في الموضع  
 ٥٠

شيء

وطلع

من المور



من مذكر لم يستدلوا بذلك لم يقل احد ان سمعته رسول الله  
 قري من روي من بسرة ويعلم كل البعدان بلقي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حكاه الامم لا يحتاج اليه ولا يلحق اليه من يحتاج اليه فعم ان فيه انقطاعا  
 باطنا وكحديث غير صحيح ثم ينظر في مسنده وفي السام في الموطا عن محمد  
 بن عمرو بن حزم قال سمعت عروة يقول دخلت مروان فقلت له فانا  
 ما يكون منه الوضوء فقال مروان من مس لئلا ترفلوا وضوءا فقال عروة  
 ما علمت هذا فقال اخبرني بسبق بنت صفوان انما سمعت رسول الله  
 يقول اناس احبكم ذكره فليتوضأوا وخرج ابو داود والترمذي في رواية  
 الموطا والنسائي في غيره وفيه وقال عروة ولم ازل اماري مروان حتى  
 دعي رجلا من حرسه فاصطاد به فمات بها فماتت من ذلك فاست  
 اليه بسبق بنت صفوان الذي حدثني عنهما مروان كذا في جامع الامم فقد علم  
 مروان ان عروة لم يجمع عن بسرة انما سمع من شريك مروان ومن  
 مروان والنسائي في موطا لا يقوم رواية جده واما مروان وقبلة جماعة  
 من المحدثين وكتبوا روايته في مصاحمهم ومسايدهم لكن مروان  
 في الانصاف لم يكن قابلا لقبول الشهادة في النهاية وقد تراست هذه افعال  
 المستعملين عنها وجميع المسلمين فان قد احتال بها ومكرا عظيما  
 في خلافة علي بن عثمان وهو رضي الله عنه غير ان عروة حتى انجز اليه  
 ابن الشقياء قتلوه رضاء قتل شهيد اسفلوا ثم هو كان شريكا في  
 جباة الخريب المدينة في زمان يزيد الشقي حتى اعانهم وغدرهم  
 وغدروا باهل المدينة وفعلوا ما فعلوا يمل يذنبه فان كان عنده  
 هذا الضعف ما كان هو في الجمع فهو فاسق معان فلا يقبل روايته

محمد بن

مالك

عنه

ان

كان

من مذكر

فان

بل يكتب حديثه وان كان يزعم هذا المصنع بما عاينه من حديثه كحديثه المصنع  
 فهو من اجل الاوهام ثم كان هو داعيا اليه هذا المصنع فهو من اجل داع الى  
 يدعوه رواية المصنع الراعي الى يدعته حين قبول ولا اصلاح للكتابة بالاصح  
 ثم لا يخطئ هذه القصة في التوليد المعتبر بعلم انه قد ارتكب كذا بالمتبع  
 الكاذب وان كان مستظلا للكاذب لا يقبل رواية بالاجماع ثم كان هو المصنع  
 طيا في الجالس بل على المنبر والمصنع المظهر بكتب السلف وشرو الشهاد  
 والرواية باتفاق العامة بخلاف الكاظم فانه يقبل شهادته هذا فان كان مقتضا  
 عن الكاظم في زعمه ومن الكاذب وقبول روايته ايضا عند اكثر العمل  
 بل في الشطر وهذا محقق ما لا يقبل روايته وهو الحق وقد بينا في قولنا  
 الرجوع شرحنا الاسم وانما علمت ان هذا الحديث المروي عن ابي بصير عن  
 صحيح الترمذي وحديث ابي هريرة ايضا ضعيف فلم يدل دليل على نقض  
 من الذكر فيبقى على اصله غير نقض كسائر الاعضاء ثم هذا الحديث  
 آخره يجب لعدم النقض بغيره وهو المروي عن ابي هريرة والترمذي والشيخ  
 عن طلق بن عيسى بن طلق قال مثل فصول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي  
 الزكوة بعد ما يتقضا وتطاول هو البضعة منه والعبادة فلا هو السنة  
 هذا الحديث منسوخ بحديث ابي هريرة لان ابا هريرة اسلم بعد قدوم  
 طلق لان اسلام ابي هريرة كان سنة سبع في غزوة خيبر وقدوم طلق  
 كان اول سنة العجوة وقت بناء المسجد الشريف وهذا الحديث لا يمكن قد تقرر  
 فاصول الفقه ان تاريخ اسلام الراي لا يجوز تلخيص الراي ليجل الجمع  
 متقدم الاسلام بعد ذلك ثم قد عرفت ان حديث ابي هريرة ضعيف لا يخل  
 لموافقة هذا الحديث ثم ان ابا هريرة لم يصح بالسامع بل فيمن كان

والله اعلم

أعني

الراجح

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم فيكون ساعده من سره وان فلا يقيم جملة خضلا من ان يكون  
 تاسيتم في حديثه خلق قد ذكر اليكم مع الدلة وقد تفرقة علم الاصول ان  
 في العقل على حكم العقل اقوى مما ليس كذلك فيعمل به ويتركه الاخرى  
 القوارض وعلى العقل في حديثه اني من يتقبل فيها ان يكون من العقل  
 كتابه من خروج شيء كان المسمى من الغايط كناية عن خروج الفضل  
 من الذكروا انما يكون لذلك في حديثه خلق نفس من غير ان يتناول العقل  
 المقصود من العقل كانه في علم الاصول والله اعلم باحكامه في العقل  
 وخوطبانه عن الحديث الاكبر وخط المصلحة وهو من سره احد عقله  
 كله والضممة والله مستشاق في العقل فربما عندهنا ولو كان في مسئلة  
 كوي ينع في الطعام لا يخرج به حتى يخرج به ويسيل الماء فيقع القدر وكرو  
 الحام الشهوة في فتاوى القديس خلف ذلك والاحتياط ان يخرج ويسيل  
 والدرن الباس في الانف يجب اخراجه لا يخرج منه ولا يخرج البس الله  
 يخرج به عن الضممة ومن اني يوسف لا الا ان يجتهد ويخرج انما كس  
 اسم الله ويأكل ويغيب اذا غفص وهذا بناء على ان العقل يتجنى فاذا  
 غفص قد صار الغم ظاهرا وقال العام الشافعي للضممة والاستشاق  
 ليسا بضمين ومتفق على ان روي مسلم عن ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها  
 قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غفص من الفطرة فقص الشارب في غفصه  
 القية والموال واستشاق الماء وقص الاغفار وحمل البرجم وتنف  
 الايط وحلق العيلة وانتفاض الماء قال مصعب بن شيبة ومثيت  
 الحاشا ان يكون الضممة والاراد بان تفاض الماء الاستفهام بالماء بعد اللجاء  
 ولا جهة فيكون الفطر اعم من الغرض والسنة قولهم يسع الاسلام من

عند التعارض

العقل

في العقل

عند التعارض

من العقل

برجوه

من العقل

من العقل

النقرة وانهم مداعفا الحية ونبه على العمى لان اعفا الحية واجب البتة  
 ولذا ان المروق بالتطهر هو الباطن في التطهر ان يفضل جميع ظاهره  
 الاطراف خرج كالعين ودخل جوار الذي ودخل الاقل والافضل اعظم  
 ظاهره ولا خرج في ضلها فخرج لتناول الاماياه وفصل جميع ظاهره الباطن  
 فخرج حتى يترك القربا والمعام الضيقين لم يدخل الماء ولم يكن في الضيق  
 فخرج فدخل الماء الشرب اجزاء كالمسحوكا في فتح القديرة فيلهم الاصح  
 يستحق ان يدخل الماء داخل القاطنة للاقل وفصل الماء فخرج القارج كالمسحوك  
 كما فخرج ولا يجب ان يدخل الاصح وبه فخرج كذا في فتح القديرة ويخرج من على الرجل  
 فخرج الظفيرة ان كان له ظفيرة واتصال المانع البشع تحت الشعر والشعر  
 المانع بحيث لا يقع شعره عليه الماء وهذا عام في كل شعر الرأس كان في شعر  
 اللحية وغيرها ولا يجب غسله بدون ذلك الذي اورد اورد والمعام  
 عن النبي المومنين في قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك  
 موضع شعرة من جنابة فحل بها كذا وكذا من التامع من غده علة  
 راسي من غده علة راسي ثلثا وماروي ابو داود عن ابي هريرة قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت كل شعرة جنابة قبل الشعر انقطع الشعر  
 وليس على المرأة نقض الظفيرة بل يكفي ان يترك المانع اصول الشعر وان  
 الشعر ابا وان كان الظفيرة منقوضة فقل يجب اتصال الماء فمن اتقى  
 الى جفرت كذا في فتح القديرة واعلا ينقض المرأة الظفيرة لما روي مسلم  
 عن ام المؤمنين ام سلمة قالت قلت يا رسول الله اني لم أشد ظفري راسي ولا  
 انا نقضه لفضل جنابة فقال لا تأمليكي ان تصق ظفرك منك ففقدت حياءه  
 فم تقيدي عليك الماء كحشيتك الكفين ومعه الغسل للسنة ان يغسل

في حياض

في حياض

في حياض

امرأة  
 فخرج

في حياض

في حياض

في حياض

يديه الى الرضخين ثم ينقل فرجه ويضع يده على الكتفين ان كان ثم يتوضأ وضوءه  
 لصلاة الا ان الرضخين قد طأ طأ الرضخين يمسح الرأس في راسه لا يمسح الرأس  
 ثم ينقل راسه وسائر يده ثم ينقل قدميه كذا في الصلاة ولم يبين كيفية  
 غسل اليدين وقال بعض الفقهاء ان يده في الوضوء بالوضوء ثلثا ثم يمسح  
 ثلثا ثم يقبل بالركبة الا ان في بعض المأخذ ثلثا ثم ينقل المأخذ ثلثا لا يمسح  
 ثلثا ثم ينقل المأخذ الراس بحيث يتصل ما بين جسده ثلثا ثم ينقل قدميه في  
 في الصلاة انهم يكن قدماه في جميع المأخذ اذا كان على الارض او حجر ثم الوضوء  
 للقدمين ثم ينقل راسه وسائر يده واستدل في الصلاة بحديث ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليه السلام في غسلهما من اوتلنا من بيمينه على شماله فضل فرجه ففرجه بيد  
 الاخر فسرنا ثم غسلها المفضل واستشق وضوءه وذا جده ثم غسل  
 واغاض على جسده فضل قدميه فاوله ثوبا فلما اخذ ثوبا فطلقه  
 ينقض بدنه واوه البخاري وهذا الفقه وكذا قراءة مسلم واحباب السنن  
 وليس في هذا ذكر مسح الرأس وهو يؤيد رواية الحسن وقن ام المؤمنين  
 عاتكة الصديق قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الغسل من  
 تحتية ثم ينقل يديه قبل ان يدخلها الا انهم يخرج بيمنه على شماله  
 فيفضل فرجه ثم يتوضأ كما يتوضأ لصلاة ثم يدخل راسه ثلثا  
 فيفضل بها الوضوء شعرة ثم يمسح على راسه ثلثا فرقات يديه ثم ينقل  
 المأخذ جلد وكذا رواه مسلم وهذا الحديث يدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 غسل القدمين حين الوضوء وحديث سمينة ان غسلها بعد الغسل  
 فالظاهر ان كان يفعل ثاونه كذا وتارة كذا وما حب الصلاة ويجوز ان

رجب  
 رجب  
 رجب  
 ثم ينقل يديه

وجهه

القوم من اذا كان القدران في مجتمع لما وتقدم حسابها اذا لم يكونا فيهم  
 لم يرد في حديثنا انهم صلوا الله عليه ولم يضمنوا واستثنى من في الاثر  
 فالتفت بمضمونه ونحوه واستثنى من مضمونه الغسل واستثنى عنه  
 من مضمونه تقديم المضمونه والاستثناء بقوله الاثر على غسل البدن  
 مما لا وجه له وانما لم ينفى الظن في المأخوذة لا على البدن وايضا  
 بعد ان غسله صلوات الله عليه وسلم كان يصاح من المأخوذة الكيفية المنقولة  
 عن هذا البعض محل امل والحق في المأخوذة والله اعلم باحكامه ولما  
 العالي للدرجة الفضل في هذا الترتيب ذي ذوق وشهوة ولما اذا لم يكن  
 فادفع وشهوة كما يرضى لمن له مرفق سيلا للفقير لا يجب الغسل  
 ولما قال الشيخ من الهام الذي لا يخرج الا عن شهوة فليس يخرج وما  
 استدلل به من قول المرحومين عامية الصديق فاما الذي قاله في  
 امراته فيظهر من ذكره الشيء فيفضل ذكره واشتبه ويتوضأ لا يغسل ولما  
 الذي فانه يكون بعد البول وفصل ذكره والنسبة ويتوضأ ولا يغسل  
 واما الذي فانه لما الاعظم الذي منه الشهوة وفيه الغسل فغسل المأخوذة  
 لا الاعظم الذي يكون في جنسه من الشهوة وفي جنسه الغسل لا يخرج  
 وشهوة ولا فانه لما الاعظم من بلا شهوة ولا شهوة فيه وقال الامام  
 مع جيل الفضل في خروج النبي ولو بلا شهوة يتنبت جاري مسلم عن النبي  
 فعبد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن المأخوذة وجوابه ان الامام  
 من المأخوذة اي المأخوذة وهو الذي يخرج شهوة كانه قال لا يخرج  
 ولما خرج بلا شهوة فخير من جيل انما يكون لمرض ولتأني اشتراط  
 الشهوة ان الله تعالى على الغسل بجهالة وهو في الشهوة يخرج المأخوذة

بعض الفقهاء

منه من جيل

منه من جيل

فيكون

ج  
تم فصل  
عن

شعبہ

بِقِيَمَةِ الدُّرُخَانِ

1997

فطلب الغسل وهذا الجنب إذا ما غسل الغسل بعد خروج الماء بالانقاف  
 لكن مشروط بالشهوة والمذاق هذا الانفصال ولو كان ماء مخرج بالغسل  
 والمذاق أم لا عند الإمام أبي حنيفة والإمام محمد بن جهم ومن الجنبات وقال الإمام  
 أبو يوسف لا بد من الشهوة عند الانفصال والخروج جميعا لتعلق الغسل  
 بالخروج فلا بد من الشهوة عند فيه أنه نعم الغسل يستحق بالخروج كله  
 صدق معنى الجنبات لا يتوقف جميع الشهوة عند الخروج بل يكفي في الشهوة  
 عند الانفصال ومن فروع هذا الخلاف أنه لو احتلم أو جامع في غير الخروج  
 وانفصل الماء بالمذاق والشهوة ثم اشتبه فاستغسل من المفكر فلم يخرج ثم  
 خرج بعد ذلك بالادافق يجب الغسل عند هذا عند أبي يوسف وكذا لو جامع  
 أو احتلم ولم يزل ثم اغتسل ثم خرج قطرات من الماء بالشهوة وجب الغسل  
 عند هذا عند الإمام إذا بلل واغتسل ثم خرج شيء من الماء بالشهوة  
 لا يجب الغسل لأن هذا الذي ليس من ثلثي المذاق والجامع والاحتلام  
 والخروج مع البول بخلاف ما إذا لم يزل لأن الظاهر أن الخارج من بنية  
 الجامع أو الاحتلام وإن صلى هذا الغسل ثم خرج الماء بعد الصلاة لا يجب  
 عليه إعادة الصلاة لأنه وجب الغسل بعد الصلاة بخروج الماء وكذا  
 إذا انفصل الماء بشهوة لكن لم يخرج وتوضأ وصلى ثم خرج بعد الصلاة  
 لا يجب إعادة الصلاة ويجب الغسل بالخروج عند هذا ومن مرجحات  
 الغسل ودخل المحشفة في المخرج أو الذي ينزل أو لم ينزل طمأن أبي حنيفة  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها  
 فقد وجب الغسل إنزال أو لم ينزل رواه الشيخان ويعارضه ظاهر حديث  
 الحسن الملقب باب عتيق في المسنون هذا الحديث منسوخ وهو جواب



جميع قدس في الترمذي والبرهان عن أبي بن كعب قال انما كان المؤمن  
 للمؤمن في اول الامام ثم نفى عنها ثم هذا النسخ ليس نسخ كل حديث  
 انما هو نسخ بعض افراد العام لان بعض افراد العام يمتنع بتعلق بالامام  
 فمتلین فی حدیث فیما بقی بعد کافی الاعتقاد وهذا مراد ابن عباس  
 بقوله حذف المؤمن المؤمن لا يستلزم لان تخصيص الحديث بالاستلام كيف  
 وهذا لا يصح لان تخصيص السبب لا يصح اصله وقد روي مسلم عن ابي سعيد  
 قال من سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين الى قاضيه اذا كان  
 في بني سالم وقوف رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب حنبلان فصرخ بصف  
 يحيى انا نبي فقال ووالله صلى الله عليه وسلم اعلمنا الرجل فقال حنبلان  
 لا تكلم الرجل ففعل عن امره ولم يمتنع ما قيله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انما المؤمن المؤمن القول بالنسخ جميع في الواقع وصحيح عندنا الكثر من حديثي  
 ان الشافعية تصور ان الخاص والعام اذا تعارض لا يصح استصحاب الخاص  
 بالعام ولا استصحاب العام بل الخاص مخصوص بالخاص كما يتوفاى اسفانهم  
 في الامور فنهنا لا يصح نسخ حديثي ابي هريرة عن محمد بن ابي المأمون للمؤمن  
 فان فيه تعارض العام والخاص بل يكون مخصوصا على اصلهم فيلزم تخصيص  
 السبب عليهم فتدبر ومن موجبات الغسل وجبات المسقية المبتل  
 سواء كان منها او من يابوسه فتذكر الاحتلام الاحتلام الاحتلام الاحتلام  
 فهد وقال ابو يوسف لان الغسل لا يجب بالاقتبال والامارة فتذكر الاحتلام  
 ولم يجد البطلان فلا يجب الغسل ولا ما روي الترمذي والبرهان عن ام  
 المؤمنين عائشة الصديقة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل  
 يجهل البطلان ولا يذكر احتلاما قال يغتسل وعن الرجل الذي يرى انه قد احتلم

مكرر

حديث

باب

والمؤمن الذي يغتسل

ولا يجد جلا قال لا غسل عليه فقلت اسلم على المرأة ترى ذلك غسل قال لا النساء  
 شقايق الرجل ثم للمضي فوجوب الغسل على المستيقظ الواجب لليل ان النقص  
 حالة غفلة ويتوجه الى دفع الغفلات ويكون الذكر صليبا عليها اليوم  
 ولذا يكثر النوم الاحتلام وخروج الذي يكون شهوة غالبا بخلاف حاله اليقظة  
 فان من فيه خروج الذي بالتحريك فاذا لوجد المستيقظ الليل غافا ليلته حتى  
 دفعه للطبيعة بشهوة وان كان الليل رقيقا مثل الذي فالتغالب فيه اندر  
 بحارة البدن فاجب الشايع في الليل الغسل طلقا لا لمصلحة كخروج بالشهوة  
 فانهم وان نام الرجل والمرأة على الفراش الواحد ثم رآيا الليل ولا يعلم انه بيل الرجل  
 او المرأة يميز اللون فان كان ابيض فهو في الرجل وعليه الغسل وان كان اصفر  
 فهو المرأة وعليه الغسل ولان لم يميز فاشكل الامر وجب الغسل عليه احتياطا  
 ولما اخطأ باحكامه فحصل في الحياة الاصل فيه قوله تعالى لم تجد ولما افق من  
 صعب ادرك على انه يتقل الحكم من اللوم والالتيم عند فقدان ما يستحق الويل  
 اسم الماء ويجوز التوضي والغسل بالماء البارد والبارد والبارد والبارد  
 والبارد وهو ذلك لا يسمي مطلقا واختلاف في الماء الذي سال من الكرم ويخفى فيه  
 قول العدي بن حمزة التوضي في الكاف وفيما في قاضان لا يجوز ان لا يكون في الماء  
 فوشيه بالماء ويطلق عليه للأجواز أقله البحر الرايق وهو للوجه وتقل من شرب  
 المصلى لا يجمي الجلي وهو لا يحوط وهذا لما مر في الجوز التوضي والغسل على الوجه  
 وكما بالعرفق التي تسبك بالفرع ولا يتيقن من عرفق باديان الكاسي في بين  
 ونحوه لا يفي اليه ما ولا يطلق عليه اسم الماء الجواز ولا يعلم فيه خلاف كما جاز  
 التوضي بما اعتقد من طهر كالأقفاة ولا بما يخرج من التمار بعد قطعه كما يطبخ  
 ولا بما اعتقد من شجر كعصا السدر ولا بشي من الخضرة ولا غير من الماء

الغفلة

وهو الذي يخرج من  
 البطن وهو ما يخرج  
 من الرجل وهو ما يخرج  
 من المرأة وهو ما يخرج

قالوا المانع لان هذه الالوان لا يطلق عليها اسم الماء لانها اذا اجمعت او اذا اتت في الماء  
 لا يطلق عليها غير ما يجمع كالزعفران والزعفران والعصفر فان لم يكن غالبا يجوز فيه  
 التوضي وان غلب لا يجوز في قولهم ان الماء كذا فيكون له التوضي في الماء لا في غيره  
 بل هو بوجه على هذا الخلاف عما تغير بكثرة الالوان في بعض المراتب من الماء خرج عن كونه  
 مطلقا باختلافه في بعض المراتب يقال ما الزعفران وهو غير ظاهر واختلافه للماء  
 الى الزعفران لا يمنع ان يقال له ما حقيقة الالوان في الماء في ذاته وانما هي متغيرة  
 متغيرة في الالوان فيقول البعض ما هذا ذهب لا شرب وانما كذا في القدير  
 ثم حجة قوله ما روي النسائي عن ام هاني اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 هو ومعه في قصعة فيها اثر العجين فقد ظهر ان اختلاف الالوان القليل  
 لم يخرج الماء عن المنيعة ولا هو ان تقاع الحجابة لا يغتسل بالماء المتغير معه  
 ثم في البداية ان المنيعة الغلبة بلا سبب قال في فتح القدير هذا قول ابي نعيم  
 امام محمد الغلبة غلبة اللون وفتح الخلاف على هذا الوجه والغلبة بالاسم  
 بان يذهب بقوله الماء على ان الماء عليها فلا يجوز التوضي بما هو الزعفران  
 والعصفر والزعفران اذا كان بحيث يلون البدين او الثوب لا يذهب عنه  
 اسم المانع حقيقة وانما اذا صاح طيبا فليس ما مطلقا ولا ما مقيدا  
 عليه الماء حقيقة ولا يجمعا والماء المطلق اذا خالطه ما يجمع وغلبة عليه  
 لا يجوز التوضي به ولا يجوز في تعريف الغلبة بان ينظر الى ان المانع مخالفا له  
 في اللون كاللبن وماء الزعفران وماء العصفر يغلب الغلبة في اللون وان كان  
 مؤثرا في اللون ومخالفا له في الطعم كماء الورد وعصير العنب الابيض وغير ذلك  
 في الطعم وان كان لا يخالفه اصلا كما ماء بغير الغلبة بالكثرة كذا في فتح القدير  
 فتأمل بعض طرود الكثرة لما راينا اعتبار الغلبة بالجمع في كتاب وان وقع

في الاطلاق اخرج او عطف على ما جاء في الحديث يقتضي عندنا ان يكون التوضي  
ولا يجوز ان يقال في حق القدر هذه هي اعتبار الخطبة بالاجزاء وفي هذا في حق  
هذا الكلام يجوز ان يقال انما هو في حق التوضي ولا يجوز التوضي في غيره  
من الماشقة اصلها لا يخرج من اطلاق اسم الماء عليها حقيقة وصار  
سماة باسم اخر ولو سئل عن نفي ان يبيح في الاثاء وقيل ان اسم الماء لا يبيح  
التمتع عند عدم وجود الماء عند الامام الى حنفية ظاهر رواية وبه قال سفيان  
الثوري وهذا في رواية اخرى وهذا الامام ابو يوسف والامام الشافعي والامام  
لا يجوز التوضي به ويحكم التيمم ان لم يجد الماء سواء قال هو الحق ويحكم جميع الامام  
الى هذا القول ووجهه ان يخرج من اسم الماء ما هو عليه اسم اخر فلا يقال في اخر  
انما هو عند نفي التوضي في حلية اسم ماء فيقيم وقال الامام محمد بن حنبل في رواية  
التي في كتابه ثم يتم الاحتياط ليرفع اليد في حنبل واذ اوجبه الماء المالح في حنبل  
التي لا يجوز التوضي بالبيد بلا اتفاق كذا اقول الشيخ عبد الحق طاب الله الثقلان  
وفي الغسل من نفي التوضي مذهب الامام قولان وجه الظاهر في حق ابن عباس  
قال التوضي ببيد التوضي من لم يجد الماء قال الشيخ عبد الحق ابو زيد في جميع  
المواضع من الماء طين والماء من الاستسكال لمن ابيد عن عبد الله  
بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طيب على من طاف اذواك فلا قلت  
نبيذ قال عرق طيبة وما طهر من طهر ضامة رواه الامام احمد والترمذي  
فرواه البزار او الى وما طهر من طهر طهر التوضي بان ابا عبد الله محمد بن قال  
الشيخ عبد الحق ذكر البخاري في الفصحا وقال الحكم جعل مجهول وقالوا الى  
قوله اولا هذا الحديث من الذي زيد ايضا مجهول ووقع الشيخ ابن حجر  
جهالة الحديث بان قال الشيخ القاضي ابو بكر بن العربي في شرح جامع

بكره

بو محمد

التي رويها ابو عبد الله عن جده روي عنه رايش بن كيسان الكوفي عن ابي  
 وهذا يخرج من الجملة وقع جهالة في ولادة بانه قال الشيخ في الدين  
 السبكي في تجميعه في خلاصة تلامذه قد روي هذا الحديث عن ابي خزيمة  
 جده عن شمس بن وشيك وخارج ابن ميمون وقيل عن الربيع وقال ابي  
 خدي ابو خزيمة روي هذا الحديث مشهور واسمه من شدة بانه كذا في الحديث  
 رايش بن كيسان الكوفي العيني روي عن النضر بن ابي ليلى وعنه سفيان  
 وجماد بن زيد ثقة انتهى فاذن هذا الحديث صحيح قال في المصنف قد صح  
 عن علقمة عن عبد الله بن مسعود انه سئل عن قوله صلى الله عليه وسلم  
 قال الشيخ عبد الحق رحمه الله انه قد ثبت بطرق كثيرة ان ابن مسعود كان معه  
 صلى الله عليه وسلم ليلة الجرح فحفظ من حديثه صلى الله عليه وسلم قوله وقال الشيخ  
 من هذه القصة طويلة مفصلة في كتاب السيرة الحديث وذكرها ابو نعيم  
 في السيرة فلما ارجعكم كنيسة علم حضوره معجزة في الحكمة والمعرفة  
 مع الجرح لانه كان جرحا في الفخذ استقر وهذا حق وقد روي ابنه ابي شيبه  
 ان ابن مسعود كان معه وكذا ابنه شاذان كذا في نفع القدر في ابي ليلى  
 الجرح متعددة فيمن ان يكون ابن مسعود جرحا في البعض دون البعض  
 فلا تنافي بين رواية علقمة وهذه الرواية فانهم ولو اقتضت ما بيننا لم يكن  
 من تناقض في ان الحديث صحيح والظاهر عليه كالتكلم في بعض اقسام البخاري  
 فلا يضر في جواب الشك فيه بان ليلة الجرح كانت ليلة واية التيمم في  
 فيكون ناسخة لهذا وهذا ليس بشيء فان قوله صلى الله عليه وسلم لم يرد طلبة  
 قوله طهر من غير ان النبي لم يخرج عن كونه ما وقع في قوله صلى الله عليه وسلم  
 ولا يصدق عليه انهم جعلوا طهرا في ليلة التيمم حتى يكونوا في هذا

كن

ايقنت

معه

مطهر

ما عني في قائل ولما تب في الهداية بان ليالي الجحيم كانت متعددة وقيل  
الشيخ ابن الهمام ان وفاد قلجمن كانت ست مرات واحدة كانت في وقوع القتل  
بعضها ابن مسعود ومريم منها كانت بمكة ومرة واحدة كانت خارج المدينة  
جفتها الزبير ابن العوام واذا كان الامر كذلك لم يقطع بالشيخ وهذا القدر غير  
واقف بعد اختلاف المعارض بين الحديث والآية لانه ان كان وفاة الجحيم وفات  
ابن مسعود بعد من المدة التي تم لها اقل من نصف ليل الجحيم في خبر الواحد فلا يجوز  
في الزيادة على الكتاب والتمساح الكثرة ولا يصلح تخصيصه بالكتاب والكتاب  
المتنوع فلهذا الحديث وما قل في الهداية انه انما هو في شهر ربيع الثاني للكتاب  
فقد اشترى من وفادة الجحيم شهرين بل كما يكون ستا من كتاب التوفيق في ليلة القدر  
في شهر ربيع الثاني في العجوة وثبت بكثرة كل وقت فلهذا في ذكرنا والله  
اعلم بحقيقة الحال والله الذي استعمل في ان الله الجحيم الحقيقة في شهر ربيع الثاني  
الاعلم بالله لا يظلم خلقا الفاسد وقال الامام الشافعي لم يرب الا اذا  
تقاربا او صافه لان الماء الذي به الجحامة لو لم يكن طاهرا لما حصل في نظير  
اسلان الماء قد نجس في اقله الشرب المقتضى لا بد من ان الله وهكذا قلنا ان  
الحق في الحكم بالجماعة ما دام في الشرب والشرع لم يفرق ما هو الا في وجوه  
الطهارة في الشرب والقدرة في قدرها فلا يظلم في الماء المنفرد من الشرب  
وانما المستعمل في غسل الاعطى حكم الاستعمال الا ان الاستعمل في جمعة  
القرية بان يتوضا او يغتسل في النية ليس في باب الوضوء والغسل عند الماء  
خلاصا لما في الوضوء والغسل الغسل المبرور يستعمل عندك وان ارتفع المشرقة  
وعرض الطهارة للبيعة لا يخلو لان الوضوء اذا جدد في غسل المصطفا  
فقد انما في حكم الاستعمال في الشرب وهو اسهل من غيره مما في الشرب

المعنى

في حديثه

سنة

قال تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم من وضأ طلع من الوضوء خرجت خطايه  
من جسده حتى يخرج من تحت اظفاره وقال الامام في كونه مستقلا لا  
بانه لا يخرج من الماء المثل للحدث ليس في الخبيث الحدث لما في الوضوء بعد  
الوضوء فالأظفار يلاق العصب والظفر قال الامام ابو يوسف قلت الاستعمال  
بالقربة والمثل للحدث لانه لا يقربه شيء اليه حيث الغضب وبان الغسل لا يخرج  
اليه حيث الحدث ثم انما يعطى حكم الاستعمال اذا انفصل بين العصب والظفر  
المنقطع فمن الامام غير اذا استقر في مكان وانفقوا مع ان المنقطع لا انفصال  
وبقي موضع من يده يابس واخذ المأمن عضو آخر فليس عليه غسل  
لان تمام اليد في حق الفصل عضو واحد حكما ولا يخرج ذلك في الوضوء لان  
كل عضو مستقل فحق الوضوء ظاهر ثم الجنب والمكحول في غسل يده في الماء  
لا يوجب غسل اليد بل لا حصة للماء في الاستعمال عند ما ايضا لا فرق  
بجلاء لان دخول المرفق فانه لا ضرورة فيه الا اذا وقع في شيء فيه غسل  
اليد الى المرفق لا خراجه فانه لا يصير مستقلا بوجود الضرورة ثم حكم الله  
المستعمل عدم طهره فلا يكون مستطرا او لا يجوز للبرص به ولا الغسل بغير  
غسل الاثام وحيث الحدث والخبيث لا يزيل الغيب ثم المأمن عند الاثام  
وان كان غير طهر عليه الفتن طام بلاغته الخبثه وقد صرح ان العصب ان كان  
ياخذون حسالة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصحبون به ويحرمهم  
فعلم ان الماء المستعمل طاهر الحق ان طهر الشريف مطهر وطاهر من كل  
وجه وحسالة الله انما يفصل طهر الماء كركبت والكرات طم يكن عند خطايا  
حتى يكون حلالا لها هذا هو الصواب وحق هذا يعني ان يكون حسالة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مستطرا اليهم وعلى المنقطع الماء المستعمل ينجس

اليه  
الامام ابو يوسف

نصف

نصف

نصف

فقد

فقدنا على المستعمل في إزالة نجاسة الخسوف يتحقق المداخلة انما صار فيها  
لان الله نجاسة واذا تحقق حقيقة نجاسة فليست الاجابة الخارج  
مقارنتها سبب عدم جواز الصلوة ولا دخل للجحمة بل الاعتبار الخارج  
عدم جواز الصلوة بعد الحدث مشترك فيه فكما يتحقق الماء بان الجحيم  
يضع جواز الصلوة كذلك يتحقق الماء عند منع جواز الصلوة والجواب  
ان الموجب في الفسخ عليه اختلاط الماء بامرنا من جواز الصلوة  
فيكون هذا الماء انضم ما عا ولا عا له الضوء والغسل فلم يختلط به شيء  
ما يمنع من جواز الصلوة وان ازال امر احكاميا هو عدم جواز صلوته  
المجتمعة ثم اختلفا في صفة النجاسة فقال الامام ابو حنيفة نجاسة عظيمة  
لان حكم الاصل كذلك قال الامام ابو يوسف نجاسة خفيفة لا تزيل  
والنجاسة اذا دخل اليد يطلب الدلو مثلا فالرجل طاهر والماء طاهر وطاهر  
عند الامام محمد خرج لمصر الماء عابده كونه والنية غير شرط في زوال  
النجاسة والماء يصير مستحلا لعدم وجود القربة وللشافعي اقل يقول للماء  
محمد كان الضوئية وقال الامام ابو يوسف الرجل جنب كان  
لا يشترط الصلوة في الغسل الا في الماء الجاري والماء طاهر لعدم  
ازالة الحدث وكلاهما نجسان عند الامام ابي حنيفة اما الماء فلا نجاسة  
لحدث واما الرجل فقد اختلف في تعليل نجاسة فقيل هو جنب لان  
الماء قد نجس باول اللقاة فلا يحصل به ازالة النجاسة وقيل يتنجس  
بذنه بملاقاة الماء الجحيم للزبل للنجاسة وعلى هذا فيكون له قراءة القرآن  
في الرجلين نظرا لان الماء انما يصير مستحلا بعد زايده فلا نجاسة  
الا بعد خروجه من الماء فلا يكون الحكم بعدم ازالة الحدث ولا يمان يتحقق

جسما

بازال

المص

الرجلة

النجاسة



بطلاقة الماء موصولة يقال انما حكم الامام بقا المجلبة لعدم وجود  
 المفضضة وعلى هذا الوجه من جود الخرج يزول جوازه كما بدلت  
 قوله القول بعد ذلك لا يختلف في طهارة الواجب على هذا الوجه فقل  
 والماء الجاري طاهر قضاة وغتسل وغتسل الشيا لا يتنجس  
 بوقوع النجاسة فيه اصله الا اذا غلج جدا وصاف النجاسة وهذا جامع  
 من يعتد باجماعهم ثم اختلفوا في حد الجاري فقيل لا يتكرر استعمال  
 وقيل ما يجد النجاسة بخاريا وهذا شبه باقوال الامام المتخيفة  
 من عدم التقدير في اشكال هذا وقيل ما يذهب تبينة وعلى الفتوى  
 ويتوضا في الماء الجاري صفوفا ويتوضا في موضع بالغا واستجنى  
 وان سدر من النهر كلب يجرى في الماء عليه يتوضا في استغله  
 عالم يتغير او صاف وعلى الفتوى وان كان على السطح عند رتب  
 فنسب المطر وسال الماء ما لم يصح العذر من التراب فوطا وان وقع  
 على الثوب لا ينجسه وان توضا او اغتسل جاز الوضوء والغسل الا  
 اذا تغير جدا وصاف وان اصاب الثوب على السطح لا ينجس هذا كله  
 مادام المطر نازلا وما اذا امسك فلما الباق على السطح نجس اذا اقلوا  
 ولو كان كحوض صغير يؤخذ المأوى الاولى متالكه ويغسله الماء  
 من جانب اخر فواظف في حكم الماء الجاري والماء القليل الذي وقعت  
 النجاسة نجس لا يجوز به الوضوء ولا الغسل ولا غسل الثياب في حيا  
 باجماع من يعتد باجماعهم ولا يطهر في خلافه الطاهر على الاطلاق  
 حديث الماء طهر لا ينجسه شيء ولو جوه من المأوى الماء الكثير ثم اختلفوا  
 في حد الكثير فذهب الامام مالك الى الفاصل بين القليل والكثير

ليس

هذا هو الوجه

هذا هو الوجه

صحيح

هذا هو الوجه

ولا يضر

هذا هو الوجه

احد اوصاف الثلاثة فالعليل بايغربة احد اوصافها بالنجاسة والكثير  
 ما يتغير فحصل تغير الاوصاف وثاني نجاسة لا وعدم التبرئ من افعالها  
 في استدلال بخاروي هو سعيد الغدي قال قيل فتوحنا من بين بضاعة  
 وهو يربط في الخيط فحوم الكتاب والنتن فقال المأطعون  
 لا نجاسة حتى روى احمد الامام والترمذي والنسائي الخيض بكسر الخاء  
 ونفع التختانية جمع حوضه بالاسم والمراد الكسوف والمراد بالنفن خفة  
 يتغير نفعها بالنجاسة والمغز الاوصاف خارج بلا جامع وقد روى الامام  
 عنده صلوات الله عليه ولم المالا يتغير شي الا ما يخلط عليه رجه ولونه وطعمه  
 ورواه ابن ماجه وروى الدارقطني بلفظ لا يغير طعمه او لونه او طعمه او لونه  
 وفي كون الاستفتاء داخل في الحديث كلام عند الحديثين قد استوفى  
 في فتح القدير والحديث بدون الاستفتاء صحيح ثم تكلم عليه صاحب  
 عند صاحب الهداية بان بين بضاعة كان ما راجحاً بين البتائين  
 فقد روى الطحاوي عن الواقدي قال كانت بين بضاعة طريقا  
 للماء الى البتائين قال في فتح القدير ان وثق الواقدي قبل المرسلي  
 فهو حجة عندنا والخضم لا يراه ثقة ولا يقبل مراسيل وقال الامام  
 الشافعي قد اقبلت كثير لا يجنب لم يتغير احد اوصافه وما قل  
 منه فهو قليل وقد روى الامام حجة الاسلام بنحو من يترحل رجل العراق  
 قال الشيخ عبد الحق المرحل العراقي ما يات وثمان وعشرون درهما  
 وقال الامام احمد عند قول الامام الشافعي الا انه قال انما رتبة  
 النجاسة غير مفعلة مثل البول والبرص والريق واستدلوا بما عن ابن  
 عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المار يكون في الفلاة صا

و

و ابوداود  
 والكون

فيه

مقدار النجاسة  
 قدر النجاستين  
 م

من الدواب والسمك فقال ان كان قلبي لم يمتلئ بحديث رواه الامام المجدد ابو نزار  
والتحذي والنسائي واوله صاحب الهداية انه لضعفه لم يرد به نصا لا يطاق  
حمل الخاصة ويرده ما وقع في رواية ابو داود قلنا لا يحسن ثم في التاويل المذكور  
خلل آخر هو ان كان له مفهوم التعداد ادخل القلبيين ليس ضعفا من حمل  
الخاصة بل يتخص في هؤلاء من ذهب الطوائف لم يكن له مفهوم لم يعلم حكم  
ما زاد وكان السائل سأل هارون عن القلبيين فلم يطابق الجواب السؤال  
وقال في الهداية قد تكلم عليه ابو داود قلنا في سفر الخطابة جمع محو وجمع مكو  
بالمصنف وبعضهم حكروا بالاضطراب والشيخ ابن الهمام اثبت الاضطراب  
في متن الحديث ولم يفت بعض الروايات فقد قلنا في بعضها قلبي او قلبي  
قلنا في بعضها اربعين قلنا في بعضها اربعين من هذا الاضطراب قد  
الحديث عن الحجة وقال لم يعلم معنى القلبيين فالعلة يقال هذا الخبر وعنه  
القربة وراس الجبل واذا المبعين القرعة الحديث لا يعمل قال الامام الشافعي  
ان جرح مسلم بن خالد المزني عن ابن جريح باسناد لا يحضره الله صلى  
عليه وسلم قال ان كان المأكلتين لم يعمل خبثا وقال في قصص خبيثا ان  
هو قال ابن جريح رايت قلالا حجر فالعلة تسع قريتين او قريتين  
ومثما قال الامام الشافعي بالاحتياط ان يعمل قريتين ونفق قلالا  
كان من قرب كبار كثر الجوار لم ينجس الا ان يفر وقد ذكرنا قدس  
حسن قرب قال الشيخ ابن الهمام منقطع للحال المذكور ان عدني هذا الحديث  
قلبي في سنة ما قلنا من غير حفظه وقال الشيخ ابن الهمام اذا كان  
ما من الحديث كذلك فقد انتم القول بعلم الصحة وهذا الامام ابن حنبل  
وصالحه اذا كان الغدير عظيما بحيث لا يصل من جانب الى اخره

لا يطيق

في السند

الراء

يحيى

كز

كثير من الحديث وقد يستدل لهم بأروى الشيخين عن أبي هريرة قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم إذا شرب الطيب فإنا أحكمكم فليقله سبع مرات والآن  
 عام لا يسبح قد علم الشيخين ولا يتفرحوا ولا يوصفوا الثلاثة لروى الطيب فقلنا هذا  
 لا يري بجماعة من الحديث يقول الأمر في الأناة بعدى لا الجملة فلا يصح  
 الحديث جملة قلت قد وقع في رواية سلم لفظ طوبى أنا أحكمكم إذا وقع فيه  
 الطيب بضمه سبع مرات أوله بالترتيب والظهور فيجوز التخصيص وقد يستدل  
 بأمور حديث المستيقظ وقد مر في الشيخ في ليس للتحريم ولما روى الشيخان عن  
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم في الماء الدائم ثم يشرب  
 فيه وقد تعقب عليه الشيخ ابن الهمام بالحديث ليس بحديث لا اتفاق ولا بد  
 من تحقيق كثير من الحديث بحديثه حيث استدلوا أيضا بالاجماع  
 السكوني لأن ابن عباس في رواية الدارقطني وابن الزبير في رواية الطحاوي  
 أفتيا بنرج ما نعلم عند وقوعه ونجى وموته فيه وكان يحضر من الصحابة  
 ولم يترك أحد من البين أن ما نعلم أن أكثر من اثنين وكان لم يتفرقا ولا  
 وما نقل عن أبي عبيدة أنه قال أنا عكة منذ سبعين سنة لم أرى شيئا  
 أو كبريا في حديث النخعي فامتنعوا في غير منعة لأن عدم معرفة ابن  
 عبيدة مع رواية الحديث لا يضر قال الشيخ عبد الحق لما لم يثبت عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم حديث في تقديرا لما وجد في جميع أصحابنا إلى الدلالة  
 للحسية وجعلوا معيار القلة والكثرة على عظم العذر حيث لا يصلح بجانب  
 إلى آخره صغير العذر هذا غاية الكلام في هذا المقام والاشبه عند نظر  
 إلى الدليل قول الإمام مالك لأن حديث المأطوف لا يفسد شيئا صحيح ثابت  
 بلا شبهة ولا يضر جرحه وهو ليس بضاعة لأن العشر للهوم الملقظ

نابو

يكنس

رأى

لا يخص من السبب قد خرج في اصول الفقه ومحدث الفوائد بعد تسليم مستفيض من  
 كذا او كذا من العام بكونه لا يخص من عموم الابا اعتبار الفهم والمفهوم في علم  
 فضعف لا يوافق النطوق واما تشريح الكلب فيخرج عن عندنا مع من الخفية  
 ولا يصح في فعل الا ناسج مرات بل يقولون هذا كان في بلد الاسلام ثم  
 في تعيد الكلب فلينجوا يكون نجاسة الماء لذلك في الكلب يقع على حقيقة النجس  
 طلبا فاذا اخرج من فم يتغير الريح فاما لانه لا يخرج هذا الاوصاف بل يخرج  
 الكلب بل تامل ثم بعد هذا الكلام فقد اجمع التشريك غاية ما رسم معارضة حديث  
 وخرج الكلب لذلك الحديث في بعض احواله في البقي فالحق من المعارضة بعد  
 بالعام ويطلب فيها في المعارضة الترجيح فيعمل بالراجح وانه حديث للشيعة  
 فقد عرفت ان النهي لكل هذه وضعت تقول بطلانها عن غير اليد وكذا بالانها  
 النجاسة طلبا للنظافة واما حديث النهي عن البول ولا غنى الخ في الماء والدم  
 فالحديث في علم انه ليس فيه ما يدل على التحريم بل هو النهي لتلطيف الماء  
 والبدن والتلطيف فيه قد يكون مطلوب الشارع طلبا للخلق الكريم طلبا  
 ما اذعول من الاسماع في غارة السقوط لانه موقوف على ان جميع افعاله  
 ومجتمعي ذلك العكس كما هو احاط من عند الفقوى وهو يمنع بل النطق على  
 عدم الظهور ثم فتونهم بمنزج ما لم يشرع لعلها كانت لتعظيم اللحية  
 والمجد محرام ومنزج لا نجاسة الما وليس في الرواية ما يدل على محرام  
 نجاسة الما فانهم والله اعلم باحكامه ثم اختلف الروايات في تحريم  
 التعدي العظيم في ظاهر الرواية من اللام اي خفيف عدم التعدي بل التعدي  
 للرب المتبع كما هو راجح الترخي في امثال هذا فان غلب على الظن للتوضيح  
 لا يصلح في الاولاد في الروايات الاخرى من التحريم بل ان يتحرك بتحريمه

فخر  
 لا يصح  
 الاستدلال  
 الكذب

لا يصح في العلم

كسنة الشرف وغيره من جارية كانت الحاجة في شرب  
 آخر قل في الصلاة هذا البشير ان شخص موضع وقوع الحاجة ثم للغير  
 في الفصل في رواية الامام ابي يوسف عنه لان الحاجة الى الحيض بالاعتقال  
 اكثر من الوضوء في رواية الامام محمد بن واسطى لا غتراف من دون وضوء  
 واعتقال للموضوء وقد روي المتأخرون بالساحة وتقل عن الامام محمد بن  
 سهل عنه فقال ان كان مثل مسجد في هذا فكي فقيس حين قام وكان اثنا  
 عشر شلها وقد تقدمت كثرة لكن الذي اختاره المتأخرون العشرة  
 في العشرة واثني عشر وسواء ذلك حتى يجوز الوضوء للناس ما صنفوا  
 وفي موضع وقوع الحاجة ان لم يراة واما في المدور فيعبر ثمانية واثني  
 عشرة لا يركب وقيل اربع واربعون وقيل ستة وثلاثون قال الشيخ  
 قال الشيخ عبد الحق الاول احفظوا الاجراء فوق بقواعد الحاشا والله اعلم  
 وفي هذا الخلاف المذكور يتفرع بنفس البير فبعد الامعة الثلثة لا يتفرع  
 الا بغير احد الاوصاف الثلثة لا يلهيها الفلطين وعندنا يتفرع  
 بوقوع الحاجة ينسج الماء ثم في سائل البير تفصيل عندنا ومساكن  
 البير عندنا خارج عن القياس اذ البيع فيه الاثار فتقول ان ماتت  
 نحو الفارة في الفارة من قبل ان ينسج ينسج عشرة دنانير  
 ثلثين لا تفر من فانه قال في الفارة ينسج عشرة دنانير وفي نحو حاجة  
 وسنن ينسج اربعون الى خمسين لا يراي سعيه فانه قال في الحاجة  
 ينسج اربعون والمعتقة كل يوم لها قال في فتح القدر لا تفران المذكور  
 ذكرها مشايخنا ولم يجد في كتب الاساطين فاستدلوا بها عن المشايخ  
 على انه في سعة فانه فانه فانه ينسج الماء وهذا الباطن في حجب

في نسخة

يخرج كل الماء من الفم والحنجرة ويستند إلى الأبرام التي في الفم والحنجرة  
والسورين والواويعين والواو هذا الجوانب والواو هذا الجوانب  
عنه وعن الشفهي التي في الفم والحنجرة والواويعين والواويعين  
لا يخرج من الفم في بياضه من مخرج ما في الفم في بياضه من مخرج  
فما بقي بعد إخراج هذا الماء فان الذي الخامس يخرج هذا الماء من تحت  
الواو وان الذي في بياضه يخرج الكرمات وجب في المثل وهذا هو الذي  
الذي الدلو الخامس في البياض في الفم في بياضه من مخرج  
وان كانت في الفم او انسان في الفم لم يخرج من الفم في بياضه من مخرج  
كله في الفم في بياضه من مخرج او انتفخ من الفم في بياضه من مخرج  
عليها في الفم في بياضه من مخرج او انتفخ من الفم في بياضه من مخرج  
في قليل من ابعار الابل والغنم التي في الفم في بياضه من مخرج  
قليل من الابعار في ضرورة وفي الفم في بياضه من مخرج  
والحق في الفم في بياضه من مخرج او انتفخ من الفم في بياضه من مخرج  
واضوان في الفم في بياضه من مخرج او انتفخ من الفم في بياضه من مخرج  
والكثير من الابعار في الفم في بياضه من مخرج او انتفخ من الفم في بياضه من مخرج  
او في باب العام والمناخرون فالراي في الفم في بياضه من مخرج  
في الفم في بياضه من مخرج او انتفخ من الفم في بياضه من مخرج  
كله والافان كان في الفم في بياضه من مخرج او انتفخ من الفم في بياضه من مخرج  
فلا يخرج وان كان في الفم في بياضه من مخرج او انتفخ من الفم في بياضه من مخرج  
ايضا ويخرج الكرمات وان كان في الفم في بياضه من مخرج او انتفخ من الفم في بياضه من مخرج  
وان وقع في الفم في بياضه من مخرج او انتفخ من الفم في بياضه من مخرج

و

على

أن لا يتناول من المختلط أملا أو روثا يحكم بطهارته ولا يحرق للخبث لأن دفع القدر  
 ثم إذا خرج الماء من اليد وجب عليه المدة والبراءة يخرج انفصاله من الماء  
 أو بعد أخرجه عن خلاف بين الشايخ ثم اليد الذي لا يتقبح فيه حيوان يحكم  
 بخاسته من مدة ثلاثة أيام فيقضى صلوات تلك الأيام ويصل اليدين والشايم  
 استعمال فيها المأوى تلك المدة وهذا لأن الشفاغ دليل التقدم وأقله  
 ثلاثة أيام ظاهر أوله لم ينتفع بحكم بالجماسة من مدة يوم وليلة لأن عدم  
 الشفاغ يدل على قربه فقد مر بها اليوم والليلة لأن ما دون ساعات  
 وقال لا يحكم بالجماسة إلا من وقت العلم لا من غير أن يرفع اليد في هذه  
 المسئلة فلا قطع بالتقدم وقراها أرفق وبها فني بعض الشايخ ولا يقبض الماء  
 القليل ويقع خرطاً يركل اللحم عندنا وهو ظاهر ونقل عن الإمام الشافعي  
 بخاسته وقتا الطحاح الولي ورافقتا الماشاة المساجد كما في السجد الحرام  
 من عمر الصحابة وإنما بيان الكي هذا الآن من غير تكريح وجوب تعظيم الماء  
 وتطهيره حتى يمنع من القاء الخامة والبراق ولا يتنجس الماء القليل من  
 موت جوارحه إلا من فيه وميتة طاهرة مملوءة البضاري عن أبي هريرة أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وقع الزبابة في أفاء أحدكم فليغسله كله  
 ثم يطرحه فإن في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء فقل للمدين على حكم  
 الزبابة الميتة وحكم حكمه كل ما لم يبق دم بالقياس مع أنه قد روي الدارقطني  
 عن سلمان عنه صلى الله عليه وسلم قال يا سلمان كل طعام وشرب وقعت فيه  
 دابة لم يبق دم فالت فيه فهو حلال كله وشربه والوطوء منه قال الدارقطني  
 لم يرفع الدابة عن سعيد بن أبي سعيد وهو ضعيف وأعله ابن عدي  
 جها لم سعيد وأجاب الشيخ ابن القيم بأن بقيه من الزبابة روي عنه أنه



مثل الخاديين وابن البنا والذين في غارون وابن عبيدة ووكيع والاوزاعي  
 واصحاق بن راهوية وشعبة وابي كمال العبد واحيتا له قال يحيى كان شعبة فحلا  
 لبقه حين قدم بغداد وقدم في الجاهلية الا البخاري ولما سمع ابن ابي  
 سعيد فذكره الخطيب اسم <sup>ابن</sup> حبيب الجبار وكان ثقة فاشرفت له بالمال ومع  
 هذا لا يترفع من المجلس انتهى وصوت ما يعين في الماء لا يغيب في الماء لا يراه  
 وشعر الميتة وعظمها اما لا يغيب الماء الغليل يرقو عنها وقال الامام الشافعي  
 نجس لما روي الاراقطي عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس انما هو  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم لحي انا ما الجاهل والشعر العنق فلا يمسح  
 واصله الاراقطي بتضييع عبد الجبار بن مسلم وهو من رواية هذا الحديث  
 ودفعه الشيخ ابن العام بانه ذكر ابن حبان في الثقات فلا يفرق الحديث  
 عن الحسن وبن الكلبي عن محمد بن الحسن لما قيل لعبد الشيبان وقال الامام محمد  
 لقضاء العريانيين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمسح بغيره الا بال  
 ولما روي الحكم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من البول فان علمه عذاب القبرنة وهذا حديث صحيح والمعارض بين  
 الحديثين من صور معارضة العام والخاص في بعض افراد العام وفي  
 البوال الا بال بل في مستحبة للتداوي وفي الحديث فيما رواه المعارضة  
 حجة فلا حجة في الامام محمد ثم الامام الذي يصف خصص هذا الحديث بحديث  
 العريانيين في صورة التداوي وحكم ببول التداوي ببول الا بال بانوال  
 ما يוכל لحد بل روي عنه بخلاف التداوي بانوال الا بال ولا يمسح بالبول  
 لما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشاء في الحرم ولما اخرجنا  
 فقد علم شفاءهم في الروي فكان شفاءهم مطلقا عندهم عليه وسلم

بالبول مطلقا عندهم واما شفاءهم  
 ببولهم فيقول ببولهم التداوي

لا يكون التداوي بالبول  
 وفيه عندهم

فلا يفرق